



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الثانية والثمانون

روما، 8-9 سبتمبر/أيلول 2004

جمهورية موزامبيق

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

المحتويات

iii	معادلات العملة
iv	الموازن والمقاييس
v	خريطة القطر: موقع العمليات الممولة من الصندوق
vi	استعراض عام لحافظة الصندوق
vii	موجز تنفيذي
1	أولا - المقدمة
1	ثانيا - الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي
1	ألف - الخلفية الاقتصادية للقطر
2	باء - القطاع الزراعي
3	جيم - الفقر الريفي
4	دال - معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي
8	هاء - الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي
9	ثالثا - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق
10	رابعا - الإطار الاستراتيجي للصندوق
10	ألف - الميزة الاستراتيجية للصندوق والاتجاهات المقترحة
12	باء - الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشروع
12	جيم - نطاق المشروع وإمكانات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص
13	دال - فرص إقامة روابط مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى
13	هاء - مجالات حوار السياسات
14	واو - مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة
14	زاي - إطار الإفراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري



APPENDIXES

الذيول

1	COUNTRY DATA	.I
	البيانات القطرية	
2	LOGICAL FRAMEWORK	.II
	الإطار المنطقي	
3	STRENGTHS, WEAKNESS, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS	.III
	تحليل أوجه القوة والضعف والفرص والمخاطر	
5	IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME	.IV
	اتجاهات أهداف الصندوق المؤسسية المرتبطة بالبرنامج القطري المقترح	
7	ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT- ONGOING AND PLANNED	.V
	الأنشطة الجارية والمقررة للشركاء الآخرين في عملية التنمية	
9	RURAL POVERTY AND AGRICULTURAL SECTOR ISSUES	.VI
	الفقر الريفي والقضايا المتعلقة بقطاع الزراعة	



معادلات العملة

ميتكال	=	وحدة العملة
23 200 ميتكال	=	1.00 دولار أمريكي
0.043 دولار أمريكي	=	1000 ميتكال

الموازين والمقاييس

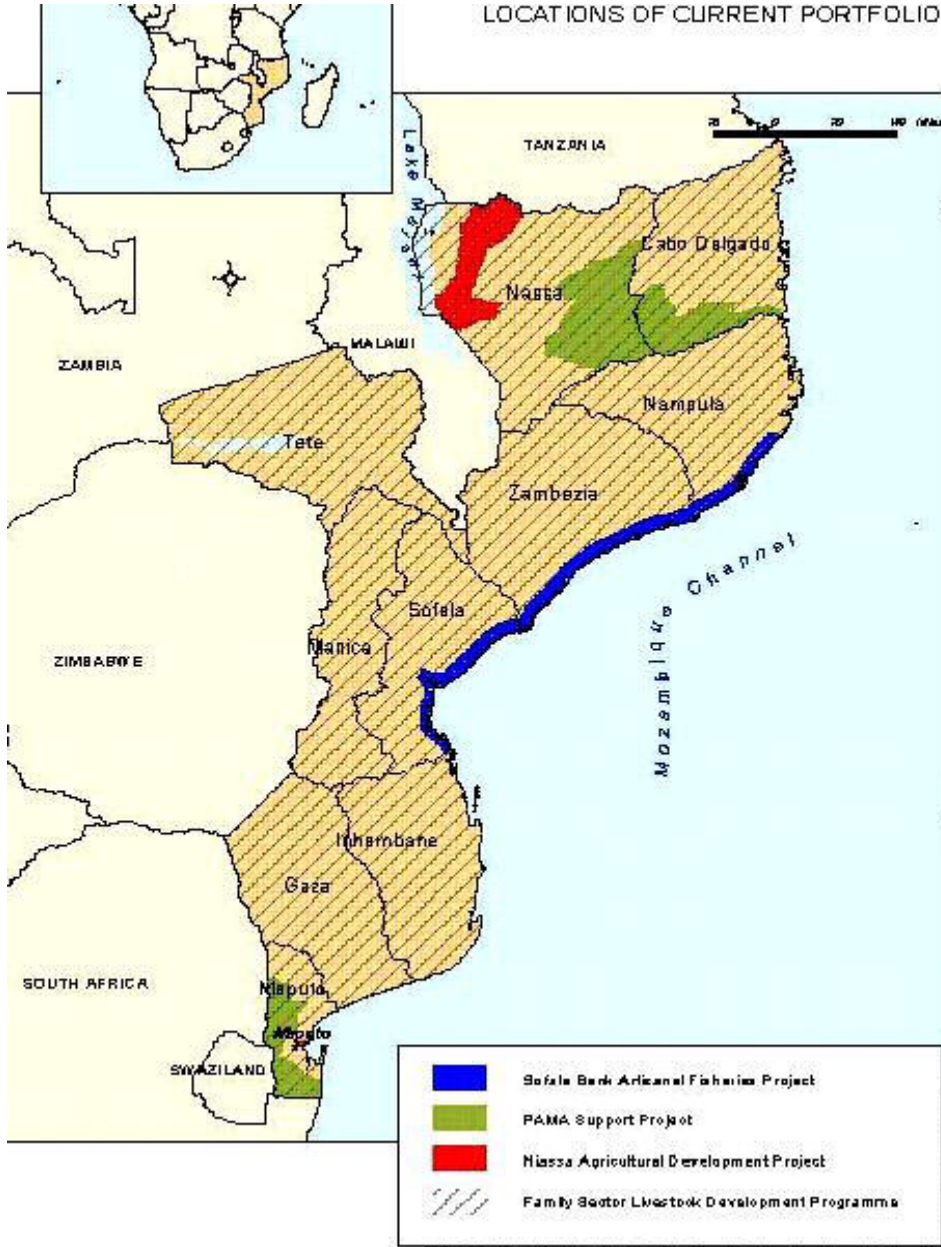
2.204 رطل	=	1 كيلوغرام
1 طن متري	=	1 000 كيلوغرام
0.62 ميل	=	1 كيلومتر
1.09 ياردة	=	1 متر
10.76 قدم مربع	=	1 متر مربع
0.405 هكتار	=	1 أكر
2.47 أكر	=	1 هكتار

حكومة جمهورية موزامبيق

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة القطر: موقع المشروعات الممولة من الصندوق



المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو الترخوم أو السلطات المختصة بها.

استعراض عام لحافظة الصندوق

الإقليم: أفريقيا الشرقية والجنوبية

البلد: موزامبيق

اسم المشروع/البرنامج	المؤسسة التي تعود إليها المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط الإقراض	موافقة المجلس	نفاذ مفعول القرض	تاريخ الإقفال الجاري	رمز القرض/المنحة	العملة المحددة	مبلغ القرض/المنحة المعتمد	المنصرف (كنسبة مئوية من المبلغ المعتمد)
البرنامج الوطني لإنتاج الأغذية في القطاع التعاوني والأسري	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	82/3/31	83/2/23	86/12/31	L-I-93-MZ	حقوق سحب خاصة	700 00017	100
المشروع الثاني للإنتاج الزراعي	الصندوق	البنك الدولي: وكالة التنمية الدولية	تيسيرية للغاية	87/9/10	88/4/26	96/1/31	L-S-8-MZ	حقوق سحب خاصة	850 00011	70
مشروع مصائد الأسماك الحرفية في نامبولا	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	93/9/15	94/11/4	2002/12/31	L-I-334-MZ	حقوق سحب خاصة	350 0004	97
مشروع التنمية الزراعية في نياسا	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	94/4/20	94/10/19	2006/6/30	L-I-359-MZ	حقوق سحب خاصة	800 0008	91
برنامج الإنتاج الحيواني للقطاع الأسري	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	96/12/4	98/2/12	2004/12/31	L-I-432-MZ	حقوق سحب خاصة	450 00013	86
مشروع مساندة باما	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	99/12/8	2001/9/7	2008/3/31	L-I-515-MZ	حقوق سحب خاصة	550 00016	23
مشروع مصائد الأسماك الحرفية في صفة سوفالا	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	2001/9/12	2002/9/2	2009/3/31	L-I-566-MZ	حقوق سحب خاصة	050 00014	15
برنامج مساندة التمويل الريفي	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	2003/12/18				حقوق سحب خاصة	650 0006	

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية



موجز تنفيذي

1 - تحدد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه إطارا استراتيجيا وتوجها لتعاون الصندوق مع موزامبيق على مدى السنوات الأربع 2004-2008. وتوفر هذه الوثيقة اتجاها استراتيجيا لبرنامج مساعدات الصندوق في موزامبيق، وتحدد الأهداف والنتائج المرتبطة بالأدوات المتاحة للصندوق. وقد وضعت هذه الوثيقة بالتشاور مع الحكومة والشركاء الآخرين، وتركز على قيمة الصندوق المضافة في الإطار التعاوني والبرنامجي العريض الذي يشكل الجهود الشاملة للمساعدة والتنمية في هذا القطر.

2 - ومنذ التوصل إلى التسوية السلمية في عام 1992، أخذ اقتصاد موزامبيق في التطور بوتيرة سريعة رغم انطلاقه من قاعدة متدنية أصلا. وساهمت الإصلاحات الموجهة نحو السوق وتنشيط الاقتصاد الكلي في تحقيق معدل نمو هائل بلغت نسبته 7% فيما بين عامي 1997 و2002. وشهدت موزامبيق نموا عريض القاعدة في كل القطاعات، ومن المتوقع أن يصل هذا النمو إلى 8% في عام 2004. وتمثل التجارة والخدمات الجانب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي (54.4%) وتليها الزراعة (19.8%).

3 - وتعاني الأسر الريفية من الفقر الشديد، وتتعرض سبل معيشتها للصدمات. وتشكل الكوارث الطبيعية المتمثلة في موجات الجفاف الحادة والفيضانات الشديدة عاملا رئيسيا وواسع النطاق لهشاشة الأوضاع، وبخاصة في المناطق الجنوبية والوسطى من البلاد. وفي عام 2002، أبلغ 66% من هذه الأسر عن فقد محاصيلهم بسبب الكوارث الطبيعية. كما ينشأ التعرض بشدة لتلك "الصدمات" عن الافتقار إلى الأنشطة المدرة للدخل المكمل للزراعة والأصول. ومع ارتفاع نسب الإعالة وتدني الإنتاجية الزراعية، يحتاج اشد السكان هشاشة إلى فرص للعمل غير الزراعي الذي يمكنهم من الحصول على الدخل، ولكن هذه الخيارات تظل محدودة في المناطق الريفية من موزامبيق. ولا تمتلك الأسر الريفية سوى القليل من الأصول لبيعها، ومعدلات استهلاكهم منخفضة بالفعل، ولذلك ليس لديهم الكثير مما يقيهم من التعرض لانعدام الأمن الغذائي في أوقات الجذب.

4 - وتدور أهم القضايا المتعلقة بتحسين سبل معيشة فقراء الريف على مدى السنوات القليلة القادمة حول موضوعين رئيسيين. فبالنظر أولا إلى أن الغالبية العريضة من سكان الريف يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا، هناك حاجة ماسة لزيادة دخل الأسرة عن طريق تطوير الأنشطة الإنتاجية المدرة للربح والتي تتوفر لها مقومات الاستمرار. وثانيا، في بيئة تتحكم فيها عناصر فاعلة من القطاع العام والخاص في التغييرات السريعة، لابد من تمكين فقراء الريف، رجالا ونساء، للتعبير عن آرائهم والتأثير على صنع وتنفيذ سياسة التنمية الريفية.

التركيز الاستراتيجي 1: زيادة دخل فقراء الريف

5 - في سياق السعي إلى تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي على المستوى الوطني وقيام معظم الأسر الريفية بإنتاج ما يسد استهلاكهم في ظل روابط سوقية محدودة للغاية، يتمثل التحدي في دمج زراعة الحيازات الصغيرة ومصادر الأسماك الحرفية في اقتصاد السوق وتحويلها إلى أنشطة اقتصادية مربحة قادرة على إدرار الدخل وتوفير الوظائف. ووفقا لاستراتيجية التنمية الوطنية وفي إطار الحكم السليم، تم إرساء أسس راسخة للتنسيق بين الجهات المانحة في موزامبيق. وسوف يساهم الصندوق في تحقيق هذا الهدف عن طريق ما يلي: (i) تركيز التدخلات على تطوير وتسويق المحاصيل النقدية والأسماك عالية القيمة استنادا إلى المزايا النسبية واتساع المجال أمام تحقيق الإنتاج الموجه نحو

التصدير؛ (ii) تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل الاستفادة من فرص النمو ودمج أصحاب الحيازات الصغيرة وصيادي الأسماك الحرفيين في القطاع الإنتاجي؛ (iii) استخدام التمويل المقدم من الصندوق كوسيلة ضغط لتمكين المشغلين في القطاع الخاص من الحصول على تمويل الاستثمارات وغير ذلك من أنواع الدعم في مقابل زيادة الإنصاف في توزيع الأرباح بين المشغلين في القطاع الخاص وصغار المنتجين، مما يتيح لأصحاب الحيازات الصغيرة وصيادي الأسماك الاحتفاظ بنصيب أكبر من القيمة المضافة، ومن ثم الارتقاء بمستوى معيشتهم وتطوير أصولهم الإنتاجية. وسوف يمضي الصندوق قدما في هذه الاتجاهات من خلال طائفة من الخيارات التكميلية التي قد يتعين تنفيذها في آن واحد لكفالة كفاية الأثر. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي: (i) زيادة الإنتاج القابل للتسويق لأصحاب الحيازات الصغيرة وصيادي الأسماك الحرفيين، من حيث الكمية والجودة على السواء، من أجل زيادة الجزء المطروح في الأسواق؛ (ii) زيادة فرص الوصول إلى الخدمات الاستشارية في ظل حاجة صغار المنتجين إلى تطوير تكنولوجيتهم من خلال استخدام المدخلات الحديثة، والمعدات المتطورة والتكنولوجيات المحسنة من أجل زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات؛ (iii) إقامة روابط مع المشغلين من القطاع الخاص لتوريد المدخلات والتسويق من خلال مساهمات ثنائية من الصندوق. ومن ناحية، سيؤدي ذلك إلى تعزيز النهج المبتكرة التي تختبر تدخلات الروابط السوقية الموجهة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة وصيادي الأسماك الحرفيين، وتوفير فوائد اقتصادية مباشرة إلى المجموعة المستهدفة. ومن ناحية أخرى، سيساهم ذلك في تهيئة بيئة سياسية ومؤسسية وتشريعية تساعد على إقامة روابط مع الأسواق في قطاعي الزراعة والمصايد الحرفية؛ (iv) تعزيز الوصول المستدام إلى الخدمات المالية من خلال سعي الصندوق إلى تحقيق هدفين تكمليين استجابة لتزايد الطلب بين فقراء الريف على الخدمات المالية لدعم الأنشطة المدرة للدخل والمشاريع الريفية. وسوف يعزز ذلك تهيئة بيئة مؤسسية وسياساتية مفضية إلى التنمية المستدامة للخدمات المالية الريفية، وسيساعد على الانطلاق في تنفيذ مبادرات مبتكرة لتعزيز الوصول المستدام بين الأفراد والمجموعات والمشاريع في المناطق الريفية إلى الخدمات المالية.

التركيز الاستراتيجي 2: تمكين فقراء الريف

6 - يعد تمكين فقراء الريف وتقوية منظماتهم أساسيا لكفالة اضطلاعهم بدور فعال في عمليات صنع القرارات على المستويين المحلي والوطني على السواء. وسوف يساعد الصندوق من خلال مختلف العمليات على بناء قدرات فقراء الريف حتى يتسنى لهم التعبير عن احتياجاتهم وما يبتشدونه من أهداف، ووضع استراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف، وإقامة الشراكات. وسوف يركز الصندوق تحديدا على اثنين من المجالات الاستراتيجية، هما (i) تعزيز منظمات صغار المنتجين بالنظر إلى أهمية تطوير رابطات صغار المنتجين (سواء صغار المزارعين أو صيادي الأسماك الحرفيين) لكفالة نجاح كل التوجهات الاستراتيجية الأخرى؛ (ii) دعم اللامركزية وإقامة الشراكات المحلية من أجل التنمية وتعزيز الشراكات على مستوى المقاطعات بين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية والفاعلين الاقتصاديين والمعنيين الآخرين من المجتمع المدني لتعزيز التنمية المحلية وزيادة الأثر على الفقراء.

التركيز الاستراتيجي 3: المسائل الشاملة لعدة قطاعات: تعميم الاهتمام بالإنصاف بين الجنسين والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتخفيف من وطأته.

7 - الإنصاف بين الجنسين. هناك مجال واسع أمام عمليات الصندوق للمساهمة في معالجة أوجه التفاوت بين الجنسين عن طريق دعم وضع السياسات واستحداث نهج مبتكرة لتعميم مراعاة المسائل المتعلقة بالإنصاف بين

الجنسين. ويتطلب ذلك في كل العمليات تحديدا واضحا لاحتياجات الرجال والنساء وما يواجههم من معوقات، وصياغة استجابات ملائمة تراعي السمات التي ينفرد بها الرجل والمرأة من أجل كفالة توفير فرص منصفة أمام الرجال والنساء للاستفادة من فوائد التنمية؛ وتحديد أهداف واضحة بشأن الجنسين، بما في ذلك في الإطار السياساتي والمؤسسي؛ والرصد الدقيق للإنجازات المستهدفة باستخدام المعلومات المصنفة بحسب نوع الجنس.

8 - **الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتخفيف من وطأته.** طبقا للخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، سوف تدور مساهمة الصندوق حول مسألتين رئيسيتين، الأولى هي تعزيز الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوعي به من خلال المعلومات والتثقيف، مع تركيز الجهود على مستوى المجتمعات المحلية والمقاطعات وعلى وضع برامج في أماكن عمل الموظفين العاملين في المشروعات التي يساندها الصندوق. كما ستركز مساهمات الصندوق على جهود التخفيف من حدة الأثر الاقتصادي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

9 - ويوجد في قطاع الزراعة في موزامبيق جماعة عمل فعالة معنية بالجهات المانحة لتنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة في الإطار المشترك لبرنامج الحكومة للاستثمار في قطاع الزراعة. وقد صيغت هذه الوثيقة في هذا السياق وسيجري تنفيذها، مع الاهتمام تحديدا بالطريقة التي يمكن بها للصندوق إثراء الأنشطة المشتركة عن طريق التركيز على التمكين الفعال لفقراء الريف اجتماعيا واقتصاديا. ويتضمن الذيل الخامس تفاصيل عن التآزر بين الصندوق والأنشطة الأخرى للجهات المانحة في موزامبيق.

الاستنتاجات والتوصيات

10 - هذه الوثيقة هي وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الثالثة لموزامبيق، وترتكز أهدافها الاستراتيجية إلى التجارب المكتسبة من تنفيذ المشروع أثناء السنوات السبع الماضية. والهدف الذي يرمي الصندوق إلى تحقيقه في موزامبيق هو تمكين فقراء الريف من الحد من فقرهم. وسوف يشكل هذا الهدف سياسات وإطارا وطنيا متسقا يمكن من خلاله تنمية الحيازات الصغيرة. وهذا الإطار الاستراتيجي المحدد في هذه الوثيقة (بمخرجاته الثلاثة الرئيسية المتمثلة في زيادة الدخل وتمكين فقراء الريف وتعميم مراعاة الإنصاف بين الجنسين والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) سيوجه عمليات الصندوق الجارية والمقبلة في موزامبيق في الفترة 2004-2008، باعتبارها عاملا أساسيا لتحقيق التنمية الريفية: الأسواق، والخدمات المالية، والتكنولوجيات، والموارد الطبيعية. وسوف يجري تطبيق وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية من خلال أدوات التنفيذ الأربع المتاحة للصندوق، وهي: حوار السياسات، ومساندة البرامج، وتطوير المشاريع الرائدة، وإدارة المعرفة، وبناء الشراكات.

جمهورية موزامبيق

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولاً - المقدمة¹

1 - تحدد هذه الوثيقة إطاراً وتوجهاً استراتيجياً لتعاون الصندوق مع موزامبيق أثناء فترة السنوات الأربع 2004-2008. وتقدم الوثيقة اتجاهها استراتيجياً لبرنامج مساعدات الصندوق في موزامبيق تحدد من خلاله الأهداف والنواتج المرتبطة بالأدوات المتاحة للصندوق. وسوف تسهم هذه الوثيقة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرتها حكومة موزامبيق وتسعى إلى تحقيقها، كما ستسهم في تنفيذ استراتيجيته هذا البلد للحد من الفقر والتي كانت قد أقرت في عام 2001. وتستفيد الوثيقة أيضاً من رؤية التنمية الزراعية التي صاغتها وزارة الزراعة والتنمية الريفية في عام 2003. وقد أعدت هذه الوثيقة بالتعاون الوثيق مع الحكومة وشركاء التنمية الآخرين، وطرحت للمناقشة والاستعراض أثناء حلقة عمل لأصحاب المصلحة عقدت في يونيو/حزيران 2004.

ثانياً - الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

ألف - الخلفية الاقتصادية للقطر

2- **الأقاليم الطبيعية.** تحتل موزامبيق مساحة قدرها 800 000 كيلومتر مربع على الساحل الجنوبي الشرقي لأفريقيا. ويوجد بها شريط ساحلي طوله 2750 كيلومتراً، وتتمتع بوفرة موارد الأراضي التي يصلح 46% منها للزراعة، ويزرع منها بالفعل 10 في المائة. وتتمتع المحافظات الوسطى والشمالية بإمكانات زراعية إيكولوجية هائلة وتنتج عموماً فوائض زراعية. وأما المحافظات الجنوبية فالتربة فيها أقل خصوبة وتعاني من ندرة الأمطار وتتعرض لموجات الجفاف والفيضانات المتكررة. ويتزايد سكان موزامبيق البالغ عددهم 18.9 مليون نسمة بمعدل متوسطه 2.3% سنوياً. ويعيش 80% من السكان في المناطق الريفية. ونتيجة للحرب ونزوح الذكور في الجنوب، باتت أعداد النساء تفوق أعداد الرجال (تبلغ نسبة الرجال إلى الإناث 0.93). وتعول النساء ثلاثين في المائة من الأسر.

3- **النمو الاقتصادي السريع.** منذ التوصل إلى التسوية السلمية في عام 1992، أخذ اقتصاد موزامبيق في النمو سريعاً رغم ارتكازه إلى قاعدة متدنية أصلاً. وساهمت الإصلاحات الموجهة نحو السوق وتثبيت الاقتصاد الكلي في تحقيق معدل نمو هائل بلغت نسبته 7% فيما بين عامي 1997 و2002. وشهدت موزامبيق نمواً عريض القاعدة في كل القطاعات، ومن المتوقع أن يصل هذا النمو إلى 8% في عام 2004. وتمثل التجارة والخدمات الجانب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي (54.4%) وتليها الزراعة (19.8%).

4- وانخفض التضخم ليصل إلى 15% في عام 2002 من خلال تطبيق سياسات نقدية متشددة. ويتوقع أن يساهم الإصلاح الضريبي وترشيد الإنفاق العام في خفض العجز العام في الناتج المحلي الإجمالي من 3.8% في عام 2003 إلى 1.7% في عام 2004. وساعد الاستقرار الاقتصادي والحوافز المالية على اجتذاب تدفقات هائلة من

¹ لمزيد من المعلومات، انظر الذيل الأول.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تضم في معظمها مشاريع استثمارية رأسمالية كبيرة في قطاعي الطاقة والتعدين. وتطورت الخدمات وأنشطة التشييد بفضل المعونات الأجنبية حيث تراوحت تدفقات المنح بين 40% و50% من الإنفاق العام. على أن القطاعات التقليدية التي تتسم بكثافة اليد العاملة (مثل الزراعة والتصنيع) لم تستفد حتى الآن على الوجه الأكمل من الظروف الاقتصادية المواتية على الرغم من أدائها المشجع. وعلى الرغم من ازدهار النمو الاقتصادي، تعتبر موزامبيق (التي يبلغ فيها الناتج المحلي الإجمالي 210 دولارات للفرد) واحدة من أفقر بلدان العالم حيث تحتل المرتبة رقم 170 من أصل 175 بلدا على مؤشر التنمية الريفية. وتظهر مؤشرات التنمية الاجتماعية اتجاها متصاعدا متناسبا مع متوسط معدل النمو الاقتصادي. وفي الفترة بين عامي 1995 و2001، ارتفع مؤشر التنمية البشرية بنحو 9.5 في المائة. على أن كل هذه المؤشرات تخفي فروقا كبيرة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وفي العاصمة مابوتا التي يقطنها 10% من السكان، يزيد مؤشر التنمية البشرية ضعفين تقريبا على المتوسط الوطني ويتركز فيها 37% من الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

باء- القطاع الزراعي

5- الإنتاج الزراعي. في ظل عودة السلام والنهج الموجهة نحو السوق وتحسن الظروف الاقتصادية، شهد الإنتاج الزراعي نموا سريعا، وإن كان في معظمه في شكل زراعة الكفاف المنخفضة الإنتاجية. وازداد مجموع إنتاج الحبوب من 239 000 طن في عام 1992 إلى 1.8 مليون طن في عام 2001، وتناقصت المعونة الغذائية من 44% من مجموع الإمدادات لتصل إلى أقل من 5% في العقد الماضي. ولم تكن وتيرة النمو واحدة على الصعيد الإقليمي، ولم تتمكن المناطق الشمالية الخصبة من توريد فوائضها إلى محافظات الجنوب الأقل إنتاجية بسبب تدهور الطرق وتدني البنية الأساسية اللازمة للتسويق. على أن البلد في سبيله إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الشامل في إنتاج الحبوب الغذائية. ولا يصل إلى الأسواق إلا جزء محدود من الإنتاج الزراعي: منه 20% من الفول السوداني، و14% من اللوبياء والأرز، و13% من الذرة التي تمثل المحصول الغذائي الرئيسي. ويمثل التحدي الأساسي للحد من الفقر في تجاوز الأمن الغذائي المباشر والتصدي للمساائل التي ينطوي عليها التبادل والإنتاج الموجه نحو السوق. وتمثل الحيازات الصغيرة 99% من قطاع الزراعة في البلاد. وتغطي المحاصيل الغذائية، وبخاصة الذرة والكسافا واللوبياء والأرز والفول السوداني 80% من مجموع المساحة المزروعة وتخصص أساسا للاستهلاك الأسري. ومازالت معظم الأسر الزراعية تعمل قريبا من مستوى الكفاف حيث تنخفض الغلات وتقل العوائد (أقل من نصف ما تنتجه المناطق المجاورة) بسبب قلة توفر المدخلات المحسنة والافتقار إلى التكنولوجيات الملائمة وانعدام فرص الوصول إلى خدمات الدعم. وتنخفض مستويات الإنتاجية بسبب صعوبة الوصول إلى الأسواق نتيجة تردي شبكة الاتصالات وقلة فرص الوصول إلى الأسواق. وتشمل العوامل الأخرى التي تعوق النمو ما يلي: عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، وصعوبة الحصول على الأراضي واستغلالها، والافتقار إلى الموارد البشرية السليمة صحيا والمدربة، وضعف القدرة التنظيمية والتعرض للكوارث.

6- الأعمال الزراعية الناشئة. على الرغم من انتشار الإنتاج شبه الكفافي، تزايد أهمية قطاع الأعمال الزراعية الناشئة التي تتراوح بين المزارع التجارية/عمليات تجهيز المنتجات الزراعية الكبيرة التي تجمع بين المشاريع المحلية والاستثمارات الدولية إلى الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تعود ملكيتها للموزامبيين وتركز على زراعة محاصيل التصدير. وتعزز الشركات الكبرى الزراعة التعاقدية التي تركز في معظمها على القطن والتبغ، وبذلك تزود صغار المزارعين بالمدخلات والمساعدة التقنية في المناطق التي تتمتع فيها هذه الشركات بامتيازات في مقابل حقها الحصري

في شراء كل إنتاج المزارعين بسعر متفق عليه. كما أخذت عمليات التسويق ومشروعات التجهيز الزراعي في التطور وفتح منافذ جديدة أمام صغار المنتجين لتسويق مجموعة عريضة من السلع التقليدية والمنتجات الجديدة العالية القيمة.

جيم - الفقر الريفي

7- **الفقر الريفي.** في عام 1997، بلغ عدد من يرزحون تحت وطأة الفقر 72% من سكان الريف (13.6 مليون نسمة). ويعاني السكان من ضيق فرص الحصول على التعليم، حيث لا يتمتع سوى 57% من سكان موزامبيق بإمكانية الالتحاق بالمدارس الابتدائية في المناطق الريفية في مقابل 82% في المناطق الحضرية. ويعاني ما يربو على ثلثي سكان الريف من الأمية على الرغم من أن نسبة الأمية بين النساء (84%) تزيد كثيرا عنها بين الرجال (48%). كما أن ثمة مشكلة في الوصول إلى الخدمات الصحية حيث يضطر ثلثا سكان الريف إلى السير على الأقدام لأكثر من ساعة للوصول إلى أقرب وحدة صحية، ولا يحصل سوى 36% من نساء الريف على الرعاية الصحية أثناء الولادة، مما يسفر عن ارتفاع معدلات الوفيات بين الأمهات (1.5%). ولا يتمتع بمياه الشرب النقية سوى 60% من سكان الريف. ومع ذلك، تشير آخر البيانات إلى أن المناطق الريفية كان لها نصيب في الحد من الفقر الريفي على المستوى الوطني، حيث تراوح معدل انخفاض الفقر الريفي بين 7% و 21 في المائة. وتشكل الزراعة المصدر الرئيسي للغذاء وكذلك للدخل، ولكن بدرجة أقل، بين معظم سكان الريف. وتشمل الأنشطة الأخرى المدرة للدخل تبادل العمالة مقابل الغذاء أو المال، والأنشطة التجارية الصغيرة. وفي المناطق الساحلية، يمثل الصيد مصدرا مهما للغذاء وللدخل في بعض الأحيان.

8- **قلة الأصول وضيق فرص الوصول إلى المدخلات والخدمات.** أهم أصول فقراء الريف هي الأرض التي يقومون بزراعتها ويبلغ متوسط مساحتها 1.3 هكتار لكل أسرة (على أن هذه المساحة تقل عن هكتار واحد للأسر التي تعولها النساء). وتمثل التنمية المنصفة والمستدامة الهدف الأسمى لقانون الأراضي لعام 1997، وبفضل هذه القانون، باتت الظروف مهيأة للتغيير من خلال عملية تتيح للسكان المحليين الاحتفاظ بأراضيهم واستخدامها. وعلى الرغم من وجود أراض لدى 98% من الأسر فإن نسبة من لديهم سندات ملكية تقل عن 1 في المائة. وفي ظل تزايد إنتاجية وقيمة الأرض، قد تتغير الأوضاع وينبغي رصد تطورها عن كثب. ولا يوجد حاليا سوى القليل من النزاعات على الأراضي حيث تتوفر في العادة الأراضي التي تحتاج الأسر إلى زراعتها. وأما العامل المعوق فيتمثل في عدم توفر اليد العاملة. ويستخدم معظم أصحاب الحيازات الصغيرة طرق الزراعة التقليدية وأنواع البذور المنخفضة الغلة، وتقنيات الزراعة اليدوية، والقليل من المواد الكيميائية الزراعية. ويقف الحافز إلى توسيع المساحة المزروعة وزيادة الإنتاجية بسبب انخفاض أسعار محاصيل التسويق، مثل الذرة والقطن. كما لا توفر الخدمات العامة وحالة التنظيم الريفي أسسا قوية للتغيير. ولا تتاح إمكانية الوصول إلى خدمات الإرشاد الزراعي إلا لأقل من 18% من الأسر الريفية، وما زالت منظمات المزارعين تعاني من الترهل ولا ينتمي إلى الرابطات سوى 3% من المزارعين.

9- **الضعف الأسري.** تعيش الأسر الريفية تحت وطأة الفقر المدقع وتتعرض سبل معيشتها للصددمات. وتشكل الكوارث الطبيعية (في شكل موجات الجفاف الحادة والفيضانات الشديدة) عاملا رئيسيا وواسع الانتشار لهشاشة الأوضاع، ولاسيما في المناطق الجنوبية والوسطى. وفي عام 2002، أبلغ 66% من هذه الأسر عن فقد محاصيلهم بسبب الكوارث الطبيعية. كما ينشأ التعرض الشديد لتلك "الصددمات" عن الافتقار إلى الأنشطة المدرة للدخل الكاملة للزراعة والأصول. ومع ارتفاع نسب الإعاقة وتدني الإنتاجية الزراعية، يحتاج اشد السكان هشاشة إلى فرص للعمل غير الزراعي الذي يمكنهم من الحصول على الدخل، ولكن هذه الخيارات تظل محدودة في المناطق الريفية من

موزامبيق. ولا تمتلك الأسر الريفية سوى القليل من الأصول التي يمكن بيعها، وتتدنى بالفعل معدلات استهلاكهم، ولذلك ليس لديهم الكثير مما يقيهم من التعرض لانعدام الأمن الغذائي في أوقات الجذب.

10- ولا تحصل معظم الأسر إلا على القليل من الدخل أو الأمن الغذائي الحقيقي، بل إن الأسر التي ترأسها النساء لا تحصل إلا على أقل من ذلك. وتعمل الغالبية الساحقة من نساء الريف (90%) في الزراعة. وتقع عليهن المسؤولية الرئيسية عن زراعة المحاصيل الغذائية التي لا تعود عليهن سوى بفرص محدودة لكسب الدخل. وفي حين أن قانون الأراضي لعام 1997 ينص صراحة على أن تتمتع النساء بالمساواة في فرص الحصول على الأراضي فإن افتقارهن عمليا إلى المعرفة بحقوقهن القانونية وعدم إنفاذ القوانين لا يكفل للمرأة الأمن في حيازة الأراضي. بل وتعاني المرأة من الحصول على فرص أقل في الوصول إلى القروض وخدمات الإرشاد الزراعي والتكنولوجيا. والمرأة، بالإضافة إلى ما تضطلع به من أنشطة زراعية، تقع عليها مسؤولية تزويد الأسرة بالغذاء، وعلف الحيوانات، والمياه، وخشب الوقود، وهو ما يعني أنها تتحمل أعباء أكبر مما يتحمله الرجل. وتتعرض المرأة لتدهور حالتها الصحية بسبب ارتفاع معدل الخصوبة والافتقار إلى خدمات رعاية صحة الأم والطفل، والضعف الجسماني الناجم عن تدني النظام الغذائي وزيادة أعباء العمل. كما تعاني المرأة من قلة التعليم ولا تتمتع بالمساواة في اتخاذ القرارات التي تمس الأسرة.

دال- معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي

11- إمكانية الوصول إلى الأسواق. يمثل الافتقار إلى الأسواق المربحة معوقا رئيسيا أمام تطوير الإنتاج الزراعي ودخل أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي ظل غياب الأسواق، لا يجد أصحاب الحيازات الصغيرة أي حافز للإنتاج. ويعيش صغار المزارعين بدون أي روابط تجارية، وهي على أية حال روابط لا يعول عليها وغير مربحة في كثير من الأحيان وذلك بسبب اختفاء المحال التجارية الريفية وتفكك جهاز التسويق الحكومي والتدهور الشديد في حالة شبكة الطرق. كما يفتقر أصحاب الحيازات الصغيرة إلى المعلومات المتعلقة بفرص الأسواق والأسعار، ويعانون من ضعف مهاراتهم في مجال التنظيم والمفاوضة. ويمكن لثتى المشغلين أداء دور في تأمين قنوات جديدة مع الأسواق، ولكنهم يواجهون معوقات محددة. ويمكن للمشروعات التجارية الزراعية الصغيرة والمتوسطة توفير أسواق جديدة أمام الإنتاج الزراعي وإيجاد وظائف جديدة لتحقيق دخول وفوائد إضافية لأصحاب الحيازات الصغيرة كما تشهد بذلك التجارب التي تربط بين مؤسسة TecnoServe، وهي منظمة أمريكية لا تبغي الربح، ومؤسسة GAPI، وهي مؤسسة موزامبيقية للائتمانات غير المصرفية. على أن تطوير هذه المشروعات يعوقه الافتقار إلى إطار تشريعي وتنظيمي ملائم، وتدني القدرة التقنية والإدارية في هذا القطاع، وقلة المعرفة بأسواق الصادرات، وغياب الإجراءات المالية والحافزة للاستثمار في بيئة ريفية ما زالت تكتنفها المخاطر. ويمكن لروابط المزارعين تقديم خدمات متعددة إلى أفرادها، وهي خدمات تتراوح من دعم زيادة الإنتاج إلى التسويق وتقديم القروض. كما تحتاج الروابط إلى حل الكثير من المسائل الملحة التي نستعرضها أدناه. كما توفر الشركات الزراعية/شركات التجهيز الزراعي الكبرى روابط مهمة مع الأسواق، ولكن يلزم التصدي للعديد من المجالات لكفالة زيادة الإنصاف في توزيع الأرباح لصالح أصحاب المصلحة. وسوف يتطلب ذلك ما يلي: تعديل الإطار التنظيمي الذي يعزز حاليا عدم الكفاءة، والافتقار إلى الشفافية، وسوء إنفاذ العقود؛ وتطوير روابط المزارعين كأحد سبل زيادة قدراتهم التفاوضية؛ وتنظيم خدمات الدعم المفيدة للطرفين، بما في ذلك البحوث والإرشاد الزراعي والائتمانات.

12- الإنتاجية الزراعية. لا بد لأصحاب الحيازات الصغيرة من تحسين الإنتاجية وجودة الإنتاج حتى يمكنهم الاستفادة من فرص التسويق المحلية والتصديرية الجديدة. على أن ثمة ثلاثة عوامل تعوق زيادة الإنتاجية وتحسين جودة الإنتاج. فأولا، مازال تقديم الخدمات العامة مترهلا. ولا يستفيد من نظام الإرشاد الزراعي العام إلا 18% من

الأسر المزارعة. وهذه الخدمات لا تستند إلى الطلب، وإنما تعتمد على عدد محدود من الموظفين الذين يفتقرون إلى التدريب الكافي وتركز على الإنتاج الزراعي على حساب تطوير الأسواق، ولا تراعي التمايز بين الجنسين. ولم يتمكن نظام البحوث من تجديد حجم التكنولوجيات المتاحة، وهو، علاوة على ذلك، يستخدم نهجا يفتقر إلى الشمول، ولا يرتبط بالإرشاد إلا في أضيق الحدود. ويجري تخطيط نظام البحوث في إطار برنامج الحكومة للاستثمار في القطاع الزراعي، ولكن التقدم في هذا المضمار يسير بخطى وئيدة حتى الآن. على أن ثمة متسع كبير لاستحداث مصادر عملية بديلة للخدمات الاستشارية والبحوث في قطاع الحيازات الصغيرة، ليس مع المنظمات غير الحكومية الممولة من الجهات المانحة فحسب، بل ومع الشركات التجارية الزراعية الكبرى، وكذلك، وإن كان على مستويات هامشية حتى الآن، مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورابطات المزارعين. ويلزم تقييم أثر مختلف التجارب المتاحة في جميع أنحاء البلد ومزاياها النسبية. وثانياً، يعاني أصحاب الحيازات الصغيرة من قلة فرص وصولهم إلى التكنولوجيات والمدخلات بسبب ضعف شبكة التجارة الريفية فضلاً عن عدم وجود منافذ آمنة للتسويق تتيح لهم استرداد تكاليفهم. وتجري حالياً بلورة حلول بديلة حيث تقوم رابطات المزارعين بتقديم الأدوات والمدخلات الزراعية إلى أعضائها، وتقوم الشركات التجارية الزراعية (بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة) بتقديم المدخلات إلى أصحاب الحيازات الصغيرة بالنسيئة، وتستجيب شركات القطاع الخاص للتدابير الحافزة للانتقال إلى المناطق الريفية وتوفير خدمات الدعم الزراعي (بما في ذلك تأجير معدات الجر الحيواني والميكنة).

13- **إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية.** توجد مجموعة عريضة من المشغلين الريفيين الذين يواجهون طلباً متزايداً على عدد كبير من الخدمات المالية، مثل تسهيلات الادخار والاستثمار وتوفير رؤوس الأموال العاملة، وقروض تيسير الاستهلاك، والتحويلات المالية. ومع تزايد فرص التسويق، تتحسن مقومات الاستثمار في التكنولوجيا والمدخلات المتقدمة ويزداد الطلب على المصارف لتوفير قروض لأصحاب الحيازات الصغيرة وصغار صيادي الأسماك. كما يشهد الطلب على الخدمات المالية لمساندة الأنشطة غير الزراعية نمواً، وبخاصة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يعرقل تطورها الافتقار إلى التمويل الملائم للاستثمارات ورؤوس الأموال العاملة. كما يعوق التجار الريفيين عدم إمكانية الحصول على القروض والخدمات المالية الأخرى. وعلى الرغم من أن سياسات القطاع الريفي تعترف بأهمية الوصول إلى مجموعة عريضة من الخدمات المالية لدفع عجلة الإنتاج وزيادة الدخل بين سكان الريف، لا توجد سياسة واضحة للتمويل الريفي، كما لا يوجد أي إطار للجمع بين الفاعلين الرئيسيين والتنسيق بينهم. وإضافة إلى ذلك، لا يتوفر سوى عدد محدود من الخدمات المالية في المناطق الريفية حيث ترتفع تكاليف المعاملات والمخاطر على السواء. وتكاد المؤسسات الرسمية، مثل البنوك التجارية، تعمل منفردة في المراكز الحضرية الكبرى. وأما صناعة القروض الصغيرة فهي محدودة وتكاد توجه كل اهتمامها إلى المناطق الحضرية على الرغم من النمو الهائل الذي شهدته في السنوات الأخيرة. وتعتبر الشركات الزراعية الكبرى أكبر مصدر للائتمانات المقدمة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة، حيث تقدم قروضا عينية في شكل مدخلات موسمية إلى المتعاقدين معها. ويجري استحداث حلول مبتكرة أخرى، مثل إشراك إحدى شركات تمويل التنمية المحلية في تقديم القروض الموسمية إلى المزارعين المتعاقدين أو تقديم القروض من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

14- **البنية الأساسية الاقتصادية.** لا تستطيع الأسر الريفية الوصول إلى السلع والخدمات المطلوبة لتحسين الإنتاج ومخرجات السوق بسبب تردي البنية الأساسية الاقتصادية، مما يؤدي إلى حدوث زيادة هائلة في تكاليف المعاملات. وفي المناطق الوسطى والجنوبية من موزامبيق على وجه الخصوص، تتسبب مشاكل الوصول في تعذر دخول التجار إلى البلاد عبر الطرق الرئيسية. ويبلغ متوسط المسافة إلى أي سوق 15 كيلومتراً على المستوى الوطني، وتزداد هذه المسافة لتصل إلى 20 كيلومتراً في المحافظات الشمالية. وتتمتع طرق الشاحنات بحالة جيدة نسبياً، فيما عدا المناطق المعرضة للفيضانات وفي أجزاء من المحافظات الشمالية. وما زالت المشكلة الرئيسية تتمثل في الطرق الفرعية التي

ترتبط الطرق السريعة الرئيسية بالقرى الداخلية. وعلى الرغم من الدعم الكبير المقدم من الجهات المانحة إلى هذا القطاع الفرعي منذ انتهاء الحرب، تشير التقديرات إلى الحاجة إلى تحسين مسافة أخرى تتراوح بين 10 000 كيلومتر إلى 12 000 كيلومتر من الطرق الفرعية الريفية قبل إنشاء شبكة مقبولة من الطرق الريفية. وأنشئ بشكل قانوني صندوق للطرق وازدادت العطاءات المفتوحة لتوريد عقود الصيانة الدورية من 25% إلى 50 في المائة. وفي الفترة 2002-2003، تم إجراء 80% من أعمال الصيانة الدورية. ولا يوجد أي قطاع فرعي للنقل مخصص تحديدا لخدمة السلع الزراعية. ويستخدم كبار التجار مركباتهم الخاصة بهم، وأما صغار التجار غير الرسميين فيتعين عليهم عمل ترتيبات النقل حيث تتراوح فترة الانتظار حاليا بين يوم ويومين مقارنة مع فترة انتظار كانت تبلغ أسبوعين في الماضي. وما زالت القدرة متدنية على الرغم من بدء العمل في إعادة إعمار تسهيلات الموانئ في مطلع عام 1990. وتعتبر تكاليف الشحن إلى الجهات المحلية باهظة بما لا يتيح تطوير الأسواق بين الشمال والجنوب. ولا توجد أي خطوط للسكك الحديدية بين الشمال والجنوب. ويتمتع معهد موزامبيق للحبوب بقدرات تخزينية كبيرة ولكن معظم هذه القدرات تؤجر لتجار القطاع الخاص. ويوجد لدى كبار تجار القطاع الخاص في كثير من الأحيان مستودعات في المدن الرئيسية ولكنهم قلما يحتفظون بتسهيلات تخزين في أي أماكن أخرى. ويوجد لدى المتاجر الريفية التي أنشئت في الماضي قدرات تخزينية محدودة ولكن معظمها تعرض للتدمير، ويسير العمل في إعادة إنشائها بخطى بطيئة. ويمثل التخزين داخل المزارع مشكلة كبيرة حيث الخسائر الناجمة عن الآفات والتلف. وأثناء عام 2003، تم توصيل الكهرباء إلى 120 من بين 128 من عواصم المحافظات، ولكن صعوبات صيانة الشبكات المعزولة وتزويدها بالوقود تسفر عن تدني الخدمة (60%-70% من الوقت).

15- ويتفاهم الكثير من المعوقات المحددة أعلاه بسبب عدم وجود تنظيم لأصحاب الحيازات الصغيرة وصيادي الأسماك الحرفيين وقلة مشاركتهم في تحديد أولويات التنمية الريفية على المستوى المحلي. وأما النساء فيعانين أكثر من الحرمان من المشاركة في اتخاذ القرارات. ونتناول أدناه أهم معوقات تمكين أصحاب المصلحة على المستوى المحلي.

16- **منظمات المزارعين الضعيفة.** توفر منظمات المزارعين حلا عمليا لتوفير المساعدة التقنية، وتقديم الائتمانات، وتسهيل الوصول إلى المدخلات، وتنظيم التسويق الجماعي، ومن ثم فإنها تعد بديلا للزراعة التعاقدية. وفي إطار مخطط الزراعة التعاقدية، تؤدي هذه المنظمات دورا رئيسيا في تعزيز القدرة التفاوضية للمزارعين وكفالة زيادة الإنصاف في توزيع الأرباح، والتقليل في الوقت نفسه من تكاليف المعاملات التي تتحملها الشركات المتعاقدة. ومع تطوير سلاسل السلع القائمة على فرص التصدير، تزداد الحاجة أيضا إلى منظمات قوية للمزارعين يكون في وسعها الدفاع عن مصالح أعضائها والتفاوض مع الفاعلين الآخرين في السلسلة. على أن هذه المنظمات مازالت ضعيفة ولا تتمتع إلا بقدرات محدودة. ومما يعيق تحقيق مزيد من التطوير عدم التمتع بمركز قانوني ملائم وفرط البيروقراطية في التسجيل، والافتقار إلى المهارات التقنية والإدارية، وضعف الديمقراطية الداخلية، والعضوية المحدودة للنساء، وعدم مشاركة المرأة في صنع القرارات، وانتشار الأمية. ويعيش المزارعون في حالة من التشتت وعدم التنظيم. ولا يشترك في الروابط إلا 5% من المزارعين. ومع ذلك، فالحركة آخذة في التطور وبدأ الاتحاد الوطني للمزارعين، وهو رابطة أنشئت لتعزيز قدرات المزارعين وتنظيمهم وتمثيل مصالحهم، في اكتساب أهمية على المستوى الوطني والمشاركة بشكل متزايد في عمليات التشاور بشأن وضع السياسات.

17- **اللامركزية المحدودة.** على الرغم من أن قانون الإدارة المحلية لعام 2003 يمنح المحافظات والمقاطعات مسؤوليات كبيرة في مجالات التنمية المحلية وتنسيق أنشطة الوزارات التنفيذية، فهي مازالت تعاني من قلة الموارد والقدرات، ولاسيما على مستوى المقاطعات. وإضافة إلى ذلك، يضاعف من الافتقار إلى ثقافة ديمقراطية محلية ضعف تنظيم المجتمع المحلي في المناطق الريفية. على أن التطورات الأخيرة تشير إلى حدوث تقدم في اتجاه زيادة اللامركزية ومشاركة المجتمع المحلي، على الرغم من أن موزامبيق ما زالت دولة تدار مركزيا ولا تتمتع فيها الهيئات

والمجتمعات المحلية والجهات الاقتصادية العاملة على المستوى المحلي إلا بمشاركة محدودة في تخطيط وتنفيذ إجراءات التنمية. ولذلك فإن ثمة مجال واضح لزيادة مشاركة السلطات المحلية والدوائر التابعة لها. ومن ناحية، أشارت الحكومة إلى نيتها في تقوية سلطات المقاطعات من خلال وسائل، من قبيل توزيع منح كبيرة على المقاطعات. ومن ناحية أخرى، تزداد الحاجة إلى تنسيق جهود التنمية على المستوى المحلي وتعزيز التأزر بين مختلف أنشطة القطاعات والشركاء. وكما تبين التجربة مع مشروع الحكومة لمساندة الأسواق الزراعية، تؤدي سلطات المقاطعات الفعالة دورا رئيسيا في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية. على أن معظم إدارات المقاطعات تفتقر إلى القدرة والثقافة المؤسسية اللازمة لإقامة شراكات مع المؤسسات والجهات الاقتصادية المعنية.

18- **الافتقار إلى العمليات التشاركية.** تتيح التطورات التشريعية والتنظيمية الأخيرة (مثل الاعتراف بدور السلطات التنفيذية) مجالا واسعا لمشاركة المجتمع المحلي وإمكانية إنشاء مجالس محلية على شتى مستويات الإدارة. على أن المجتمعات المحلية تعاني من سوء التنظيم وتردي القدرات، مما يعوقها عن الاستفادة على الوجه الكامل من تلك الفرص. وفي الوقت ذاته، تفتقر الإدارة في المقاطعات إلى الثقافة الديمقراطية ولا تستخدم العمليات التشاركية لتحديد أولويات التنمية المحلية أو التنسيق بين الأولويات القطاعية المحددة مركزيا وبين الاحتياجات الفعلية. وبالمثل فإن جهود وزارة الزراعة والتنمية الريفية على المستوى المحلي تقوم على أساس العرض.

19- **المساواة بين الجنسين في التنمية الريفية.** لا تحصل المرأة إلا على فرص ضئيلة في السيطرة على الموارد الإنتاجية على الرغم من دورها البالغ الأهمية في إنتاج الأغذية وإدراج الثروة. وتتمتع المرأة بمهارات أقل من الرجل بسبب قلة فرص حصولها على التعليم والرعاية الصحية وخدمات الإرشاد. كما أنها تعاني من تنني مركزها الاجتماعي وقلة مشاركتها في اتخاذ القرارات. وتؤثر هذه العوامل على سبل المعيشة ليس للمرأة نفسها فحسب، بل لأسرتها أيضا، وبخاصة بالنظر إلى أن ثلث النساء يرأسن أسرهن. ومع ذلك، لم يحقق برنامج الحكومة للاستثمار في القطاع الزراعي حتى الآن أي اثر في معالجة أوجه الخلل بين الجنسين، وما زالت المسودة الأخيرة للمرحلة الثانية من البرنامج ينقصها استراتيجية واضحة في هذا الصدد.

20- **فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.** تشير التقديرات إلى ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين السكان الناشطين جنسيا في موزامبيق من 1% منذ عشر سنوات إلى 12.2% في عام 2000. ويتوقع تفشي هذا المرض بين البالغين ليستقر في نهاية المطاف عند 16% في عام 2010، مخلفا 1.1 مليون من الأيتام. ويؤثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أكثر أفراد الأسرة إنتاجية ويستنزف مواردها الشحيحة في رعاية المرضى أو للتعويض عن وفاة البالغين، مما يفاقم من الفقر وسوء التغذية. وتسفر الزيادة في معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية، وبخاصة في قطاع الصحة، كما يزداد الطلب على تدابير الحد من الفقر.

21- **القطاع الخاص في المناطق الريفية.** تؤدي شركات التسويق والتجهيز الزراعية الكبرى دورا محوريا في إنتاج المحاصيل النقدية في الحيازات الصغيرة من خلال الزراعة التعاقدية ونظام الامتيازات الذي يضم 400 000 أسرة، أو 12% من سكان الريف. وبينما تتيح الزراعة التعاقدية لأصحاب الحيازات الصغيرة الوصول إلى الأسواق الدولية وتوفر لهم فرصة تحسين دخلهم فإنها تتسبب أيضا في اعتمادهم بالكامل على الشركات التجارية الزراعية وعدم توازن توزيع الأرباح (بصورة استثنائية في الإقليم) (ولاسيما في حالة المشاريع القائمة على الامتيازات). ويمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التسويق والتجارة الزراعية أن تمثل بديلا عن نظام الامتيازات. وعلى الرغم من أن تطوير هذه المشروعات محدود حاليا بسبب عدم توفر التمويل وفرط البيروقراطية وقلة مهارات تنظيم المشاريع والإدارة، تزداد إمكانات التطوير في ظل إقامة مزيد من الروابط مع الأسواق الدولية.

22- **المنظمات غير الحكومية.** تكمل المنظمات غير الحكومية القطاع العام على نطاق واسع وتوفر موارد مهمة ودعماً تقنياً في المناطق الريفية. وتعترف الحكومة بدور هذه المنظمات ليس فقط في الإرشاد الزراعي وتمكين فقراء الريف، بل وفي التسويق والتمويل حيث تقدم حلولاً مبتكرة للمعوقات الرئيسية. كما تشارك المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات وجهود التنفيذ بتنسيق من المؤسسات الحكومية.

هاء- الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

23- **خطة العمل الوطنية للحد من الفقر المطلق وإصلاح القطاع العام.** هذه الخطة التي تجسد وثيقة استراتيجية الحد من الفقر في موزامبيق توفر إطاراً تخطيطياً متوسط الأجل (2001-2005) للتركيز على الحد من الفقر في تخصيص الموارد العامة. وترمي هذه الخطة إلى الحد من الفقر المطلق ليصل إلى 52% بحلول عام 2005 من خلال ما يلي: تعزيز الاستقرار الاقتصادي وزيادة النمو العريض القاعدة، وتحسين فرص الوصول إلى التعليم والصحة، وتطوير البنية الأساسية لحفز اقتصاد السوق وتوسيع الفرص أمام الفقراء، وتعزيز الزراعة والتنمية الريفية لزيادة فرص إدرار الدخل، وبخاصة في قطاع الأسر (صاحبة الحيازات الصغيرة)، وتعزيز الحكم السليم من خلال القضاء على المركزية وتطوير الإدارة العامة، وإصلاح المؤسسات العامة، والقضاء على الفساد، والحد من التعرض للضعف، وتعزيز تمكين الفقراء. واعترافاً بضعف القطاع العام (والحاجة إلى تغيير دوره) فإن خطة العمل الوطنية للحد من الفقر المطلق تولي الأولوية إلى دور المنتجين الريفيين والقطاع الخاص في نفس الوقت الذي تعترف فيه بأن القطاع الخاص يمكنه أن يساعد في تطوير الأسواق وخفض تكاليف المعاملات وتقديم التدريب إلى المزارعين.

24- **برنامج الاستثمار في القطاع الزراعي.** يغطي هذا المشروع الفترة 1999-2004، وهو بذلك يسبق خطة العمل الوطنية للحد من الفقر المطلق، ويمثل الإطار التمويلي والبرامجي الذي اختارته الحكومة للزراعة والأمن الغذائي وتسانده طائفة عريضة من الجهات المانحة، بما في ذلك الصندوق، باعتباره نقطة التنظيم الرئيسية للتعاون بين الحكومة والجهات المانحة، ويعد برنامجاً للتغيير المؤسسي في وزارة الزراعة والتنمية الريفية أكثر منه برنامجاً قطاعياً. وقد نجح هذا البرنامج في تطوير القدرة المؤسسية للوزارة، وإنشاء نظام للإدارة المالية والتحرك صوب التخطيط اللامركزي. على أن البرنامج في المجالات الأخرى يمثل مشكلة، وبخاصة فيما يتعلق بعدم وجود استراتيجية شاملة تضم مختلف مكونات القطاع الفرعي، وعدم تحقيق أثر على المزارعين، وضعف تطبيق اللامركزية على مستوى المقاطعات، وانعدام إعادة الهيكلة التنظيمية، وعدم وجود نظام للرصد والتقييم.

25- وتجري حالياً صياغة برنامج يخلف برنامج الاستثمار في القطاع الزراعي بمشاركة واسعة من الجهات المانحة. وسوف يستند البرنامج الثاني للاستثمار في القطاع الزراعي إلى البرنامج الوطني للحد من الفقر المطلق والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ورؤية التنمية الزراعية (2003)، التي أسفرت عن عملية تشاورية على مستوى القطر كله وهي، شأنها شأن الاستراتيجية الإقليمية للصندوق، تقوم على أربع ركائز، هي الأسواق والخدمات المالية والتكنولوجيا وإمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية. والغرض من البرنامج الثاني للاستثمار في القطاع الزراعي هو أن يكون إطاراً لمساعدة التنمية الريفية، وهو برنامج زراعي قطاعي من الجيل الجديد يوفر لكل الجهات المانحة توجيهها وترابطاً ومنطقاً للتنفيذ المشترك. وعلى الرغم من أن البرنامج مازال قيد الصياغة، يسود اتفاق عام على بعض سماته الرئيسية، بما في ذلك ضرورة استناده إلى الطلب وأن يكون موجهاً نحو النتائج وأن يقوم على أساس آليات مرنة تتيح إمكانية تكيف التدخلات مع الظروف المتغيرة. ويتطلب النهج الأوسع الذي سيتبعه البرنامج الثاني في تحقيق التنمية الريفية مشاركة الوزارات الأخرى وينطوي على الحاجة إلى تحديد استراتيجية متسقة وواضحة في نواتجها المتوقعة. وعلى الرغم من أن البرنامج مازال في مرحلة النشوء فإن نظام تحديد الأولويات وتطوير البرامج والتعبئة المالية من أجل التنمية الزراعية في موزامبيق يعد مسألة حيوية للتنسيق بين الجهات المانحة من أجل كفاءة تحقيق الأهداف

الإمائية للألفية بمزيد من الفعالية في بلد يغلب عليه الطابع الريفي. وتتمثل استراتيجية الصندوق في تطوير عمليات الدعم في إطار البرنامج الثاني للاستثمار في القطاع الزراعي أثناء تطور هذا البرنامج، مع الاهتمام على وجه الخصوص بكيفية تطبيق ورصد مبادئ العمل من أجل الفقراء.

ثالثاً- الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في القطر

26- مول الصندوق ثمانية مشروعات وبرامج بقروض في موزامبيق (انظر الصفحة vi). وفي أعقاب التوصل إلى التسوية السلمية في عام 1992، ركزت أولى جولات مشروعات الصندوق، وهو مشروع التنمية الزراعية في نياسا، وبرنامج الإنتاج الحيواني للقطاع الأسري، ومشروع تنمية مصايد الأسماك الحرفية في نامبولا، على التخفيف من وطأة الفقر الريفي، وإعادة الإعمار، والأمن الغذائي، في سياق إقليمي وشبه قطاعي. وساعدت الظروف السياسية والاقتصادية الناشئة المواتية، بما في ذلك انتقال الحكومة تدريجياً نحو البرامج القطاعية (برنامج الاستثمار في القطاع الزراعي) على توفير سياق ملائم لتحقيق مزيد من البرامج الاستراتيجية والمواضيعية. وفي عام 1998، واستناداً إلى تجربة التنفيذ وتعبيراً عن استراتيجية الصندوق الإقليمية المتطورة، اتسمت الحافظة بمزيد من التركيز على البرامج المواضيعية، وكان مشروع الحكومة لمساندة الأسواق الزراعية أول مشروع من مشروعات الموجة الجديدة من البرامج وأعقبه برنامج مساندة التمويل الريفي للتصدي للمساكن الاستراتيجية في التسويق والتمويل الريفي. وفي إطار حافظة القروض، يقدم الصندوق منحاً لثلاثة مشروعات لمساندة ما يلي: مشروع مصايد الأسماك الحرفية في ضفة سوفالا للمساعدة على تطوير نهج ملائمة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ومشروع الحكومة لمساندة الأسواق الزراعية من خلال أنشطة توفير القروض الصغيرة من مؤسسة GAPI والرابطة الموزامبيقية للتنمية الريفية ومؤسسة IKURU، وهي مؤسسة محلية تعود ملكيتها للمزارعين، من أجل إنتاج وتسويق محاصيل التصدير، جنباً إلى جنب مع الرابطة التعاونية الأمريكية.

27- ويمكن إيجاز الدروس الرئيسية المستفادة المنطبقة على وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية على النحو التالي:

- (أ) يستلزم التغيير السريع في البيئة الاقتصادية والمؤسسية نهجاً مرناً يستجيب للمساعدات الإنمائية وينطوي على آليات لتحديد الأهداف والتغذية الراجعة بما يتيح للقائمين بالإدارة والتخطيط استعراض التقدم المحرز بانتظام وتعديل الإجراءات والنهج وخطط العمل حسب اللزوم. ويعد تنفيذ نظام للرصد والتقييم مسألة بالغة الأهمية لكل من الإدارة اليومية ولتوفير مدخلات للتقييمات الدورية.
- (ب) يمثل ترشيد الدعم المقدم من الجهات المانحة لمساعدة الحكومة على الاضطلاع بدور أكثر فعالية في التنسيق والتيسير جزءاً مهماً من الأسس المنطقية التي يستند إليها برنامج الاستثمار في القطاع الزراعي. وعلى الرغم من الحاجة القوية إلى التنسيق الدقيق للمساعدات المقدمة من الجهات المانحة لمساندة عمليات التحويل الرئيسية في المناطق الريفية، تكشف التجربة عن بطء تحقيق النتائج وضرورة التحلي بالمتابعة. وينبغي تنسيق الصرف وإجراءات التوريد في الجهات المانحة لتقليل وقت وتكلفة التجهيز. ويلزم توفير موارد بشرية كافية للإدارة المالية من أجل ترشيد الميزنة والمصروفات وتدفق الأموال، بما في ذلك تخصيص موارد ومساهمات الحكومة.
- (ج) يساعد اختبار وتطبيق نهج جديدة على نطاق ضيق على تجنب الوقوع في أخطاء فادحة ويمكن أن يؤدي إلى تغييرات مستدامة. ويمكن التخفيف من معوقات التنفيذ في القطاع الخاص وتمكين الحكومة

من التركيز على دورها التنسيقي من خلال السماح للقطاع الخاص وقوى السوق بتوجيه مبادرات التنمية كلما أمكن، بدلا من التعويل بشكل مفرط على التدخلات التي تقودها الحكومة.

(د) بات من الواضح بجلاء من خلال تجربة العمل مع منظمات القاعدة الشعبية أنه لا بد من تركيز الاهتمام على تطوير المنظمات الريفية. وفي ظل غياب الهياكل الداخلية الكافية والمسؤوليات والوعي، يمكن تفويض استقلال واستدامة المنظمات وما تحققه من نتائج على السواء. ويستغرق بناء الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الشعبية على السواء وقتا ويتطلب استثمارات في الموارد البشرية والمالية.

رابعاً- الإطار الاستراتيجي للصندوق

28- يتمثل أكبر تحد تواجهه موزامبيق في وضع إطار فعال وعريض للمبادرات الخاصة والعامة التي تشكل منطلقاً لصغار المزارعين وقرى الريف للاستفادة من الفرص والقنوات الاقتصادية الجديدة لتوصيل صوتهم. وبالنظر إلى قلة الموارد العامة، شأنها في ذلك شأن القدرات البشرية والمؤسسية، من الحتمي أن تتلقى الحكومة دعماً منسقا يركز على أهم قضايا التنمية الريفية التي تجابه الفقراء. وتوفر رؤية التنمية الزراعية بيانا دقيقا لهذا التحدي وطريقة الاستجابة له في إطار خطة العمل من أجل الحد من الفقر المطلق، وتمثل نقطة انطلاق بالغة الأهمية للصندوق والجهات المانحة لإعداد البرنامج الثاني للاستثمار في القطاع الزراعي.

ألف- الميزة الاستراتيجية للصندوق والاتجاهات المقترحة

29- يشمل البرنامج الحالي للصندوق في موزامبيق بشكل أساسي أربعة مجالات استراتيجية عريضة، هي: (i) خدمات مساندة الإنتاج الزراعي؛ (ii) المصايد الحرفية (إدارة الموارد وإدراج الدخل)؛ (iii) الروابط مع الأسواق الريفية؛ (iv) تطوير الخدمات المالية الريفية. وهذه المجالات الأربعة هي من بين أهم القضايا المحددة في رؤية الحكومة للتنمية الزراعية، وسوف تشمل استراتيجية الصندوق المقبلة أساسا تعميق وتوسيع القدرات والأنشطة الحاسمة في هذه المجالات فيما يتعلق بأهم قضايا الحيازات الصغيرة المحددة أعلاه. وسوف ينصب التركيز على تعزيز فعالية الشراكات مع القطاع الخاص بدلا من السعي إلى توسيع مسؤوليات القطاع العام بما يتجاوز قدراته واختصاصاته.

30- زيادة الإنتاج القابل للتسويق. ينبغي تحسين كمية وجودة الإنتاج من أجل زيادة الجزء المسوق من إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة وصيادي الأسماك الحرفيين. وينبغي ربط هذه الجهود مباشرة بوجود الأسواق، وهو ما سيحدد نوع المنتجات التي يتزايد الطلب عليها. وتحقيقا لهذه الغاية، يحصل صغار المنتجين على مساعدة لتحديد وتطوير أكثر السلع ملاءمة استنادا إلى المزايا النسبية المحلية والأسواق المحلية والدولية التي يمكن الوصول إليها. ولتعزيز الإنتاجية وجودة المنتجات، يتعين على صغار المنتجين تطوير ما يستخدمونه من تكنولوجيات من خلال استعمال المدخلات الحديثة والمعدات المحسنة والتكنولوجيات المطورة. ويمكن للصندوق أن يؤدي دورا مبتكرا في هذا الصدد عن طريق تعزيز إرساء الشراكات بين الخدمات العامة، ومنظمات المزارعين، والشركات التجارية الزراعية لتطوير ونقل التكنولوجيا الجديدة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة. وسوف تجمع هذه الشراكات التي ستقام بين القطاعين الخاص والعام القدرات والموارد التكميلية لمختلف الشركاء، وسيساهم الصندوق في بناء القدرات والتفاهم المبني للتكاليف. ويمكن أن يتطلب نجاح تنفيذ المخططات المبتكرة تكرار تنفيذها على نطاق أوسع والمساهمة في وضع السياسات في ميادين البحث والإرشاد في الوقت الذي تخرط فيه الحكومة في إعادة هيكلة واسعة لهذا القطاع.

31- إقامة روابط مع المشغلين في القطاع الخاص لتوريد المدخلات والتسويق. سيساند الصندوق تهيئة بيئة سياساتية ومؤسسية وتشريعية تساعد على إقامة روابط سوقية في قطاعي الزراعة والمصايد الحرفية. وسيتم تقديم الدعم، بما في ذلك الإجراءات المحددة في مجال البنية الأساسية، لتطوير مشروعات التسويق والتجهيز الصغيرة والمتوسطة بغرض تعزيز التنوع الاقتصادي الريفي وإيجاد مصادر بديلة للدخل والوظائف، وفتح منافذ جديدة لتسويق الإنتاج الزراعي، وتوسيع توريد المدخلات والمساعدة التقنية. ويتمثل التوجه الثاني في تحسين الزراعة التعاقدية مع الشركات الكبرى لكفالة زيادة نصيب أصحاب الحيازات الصغيرة من الأرباح وتقليل التكاليف عند المزارعين.

32- تعزيز الوصول المستدام إلى الخدمات المالية. استجابة لطلب المتزايد بين فقراء الريف على الخدمات المالية لدعم الأنشطة المدرة للدخل والمشروعات الزراعية، سيسعى الصندوق إلى تحقيق هدفين متكاملين، هما تعزيز السياسات والمؤسسات التي يمكن أن تساعد على تنمية الخدمات المالية الريفية على نحو مستدام، والانطلاق في تنفيذ مبادرات مبتكرة لتعزيز فرص الوصول المستدام إلى الخدمات المالية بين الأفراد والجماعات والمشروعات في المناطق الريفية. ويمثل نطاق التدخلات إطاراً شاملاً ومرناً لتطوير نهج جديدة تستجيب للاحتياجات الفعلية وتطوير البيئة الاقتصادية. وهناك مجال جديد يمكن أن يتمثل في دعم الاستثمارات الخاصة في المناطق الريفية. وعلى الرغم من وجود فرص الأعمال التجارية التي تتوفر لها مقومات البقاء في المناطق الريفية، فإن المخاطر المقترنة بالاستثمار في هذه المناطق الريفية لا تشجع البنوك التجارية وأصحاب المشروعات الحرة المحتملين على الاستثمار في تلك المناطق. ويمكن للصندوق تعزيز تمويل المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة عن طريق المساعدة على وضع تدابير سياساتية وحوافز مالية جذابة. وهناك مجال آخر واعد لتوسيع فرص الوصول إلى الائتمانات في المناطق الريفية، وهو دعم توفير الائتمانات من شركات القطاع الخاص، واستحداث مجموعات من التدابير المالية لحفز الشركات الكبرى أو المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة على تقديم قروض قصيرة الأجل لصغار المنتجين لتمويل المدخلات الزراعية. وستحدد مجالات التركيز، من بين جملة أمور، من خلال التجربة المكتسبة في إطار البرنامج (وهو دور يؤديه مشروع الحكومة لمساندة الأسواق الزراعية في حالة إقامة روابط مع المشغلين في القطاع الخاص).

33- تمكين فقراء الريف وتعزيز منظماتهم. سيقوم الصندوق، على الرغم من مختلف عملياته، بدعم اللامركزية وبناء القدرات بين فقراء الريف لتمكينهم من التعبير عن احتياجاتهم وأهدافهم، وبناء استراتيجيات لتحقيق تلك الأهداف، وإقامة الشراكات. وسيركز الصندوق تحديداً على المجالات الأربعة المبينة أدناه، مع مراعاة أن تطوير رابطات صغار المنتجين هو المدخل الرئيسي لكفالة نجاح كل التوجهات الاستراتيجية الأخرى. ويتمثل مجال التركيز الأول في تقديم الخدمات إلى الأعضاء. وينبغي تطوير منظمات صغار المنتجين لتوفير خدمات تتسم بكفاءة التكاليف والقدرة على الاستجابة لاحتياجات الأعضاء، بما في ذلك توريد المدخلات، وتوفير الخدمات الاستشارية التقنية، وجمع المنتجات وتخزينها وتسويقها ومراقبة جودتها، الخ. والمجال الثاني هو تحقيق الاندماج في اقتصاد السوق وتنظيم سلاسل السلع. ويتزايد اعتماد دخل فقراء الريف على الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية، ويواجه صغار المنتجين منافسة حادة. ولتعزيز قدرتهم على تسويق منتجاتهم والحصول على أعلى نصيب ممكن من الأرباح، لابد من وجود منظمات قوية قادرة على تمثيل مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة وصيادي الأسماك الحرفيين في سلاسل السلع. والمجال الثالث هو المشاركة في صنع السياسات. وسوف تتلقى منظمات صغار المنتجين الدعم لتمكينها من المشاركة النشطة في صنع السياسات الوطنية والتعبير عن شواغلهم في صياغة السياسات والاستراتيجيات المناصرة للفقراء. وسوف يساعد الصندوق على بناء مهاراتهم وتيسير مشاركتهم في الهياكل الاستشارية الرئيسية، مثل المجالس الزراعية

والريفية التي تضم العديد من أصحاب المصلحة في إطار برنامج الاستثمار في القطاع الزراعي، أو الإطار الاستشاري لخطة العمل الوطنية للحد من الفقر المطلق. وهناك مجال رابع يتمثل في دعم اللامركزية والشراكات المحلية من أجل التنمية. وعلى مستوى المقاطعات، سيعزز الصندوق إرساء الشراكات بين السلطات المحلية، والمجتمعات المحلية، والفاعلين الاقتصاديين وأصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع المدني لتعزيز التنمية المحلية وزيادة الأثر على الفقراء.

باء- الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشروع

المسائل الشاملة لعدة قطاعات: تعميم مراعاة الإنصاف بين الجنسين والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتخفيف من وطأته

34- **الإنصاف بين الجنسين:** ثمة مجال واسع للمساعدة على معالجة أوجه التفاوت بين الجنسين من خلال تنفيذ عمليات الصندوق التي تساند وضع السياسات والنهج المبتكرة لتعميم مراعاة الشواغل المتعلقة بالجنسين. ويتمثل الهدف الأول في زيادة الإنصاف بين الجنسين فيما يتعلق بفرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية وفرص الكسب. وينبغي أن تتمتع المرأة بالمساواة في الحصول على فرص زيادة إنتاجها الزراعي، ويعني ذلك أنه لا بد من زيادة فرص وصولها إلى التكنولوجيا وخدمات الدعم التقني والائتمانات والأسواق. ويتمثل الهدف الثاني في زيادة مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرارات. وسوف يساند الصندوق تمكين المرأة الريفية عن طريق استخدام عملياته لتعزيز مشاركة المرأة بفعالية في التخطيط المحلي وتنفيذ أنشطة التنمية، وفي المؤسسات المحلية، بما في ذلك منظمات المزارعين والمجالس الاستشارية في المقاطعات. وسوف يكون محور الأمية وللتدريب وبناء القدرات والتدريب على القضايا المتعلقة بالجنسين دور بالغ الأهمية في هذا الصدد.

35- **الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتخفيف من وطأته.** وفقا للخطة الاستراتيجية الوطنية، ستركز مساهمة الصندوق على مسألتين رئيسيتين. فهو سيقوم أولا بتعزيز الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتوعية به من خلال المعلومات والتثقيف، مع التركيز على المجتمعات المحلية والمقاطعات وعلى وضع برامج في أماكن العمل لموظفي المشروعات التي يمولها الصندوق. وثانيا، سيساند الصندوق الجهود الرامية إلى التخفيف من الأثر الاقتصادي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق تعزيز الأنشطة المدرة للدخل والمنتجات المالية لتعزيز سبل المعيشة الآمنة للأسر التي يعاني الكبار فيها من أمراض مزمنة أو المتضررة من الوفيات بين الكبار، وعن طريق تطوير تكنولوجيات زراعية محسنة لا تتطلب إلا القليل من اليد العاملة ورأس المال ويمكن للنساء والأطفال وكبار السن استخدامها بسهولة أكبر.

جيم- نطاق المشروع وإمكانات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

36- يوجد بالفعل العديد من المنظمات غير الحكومية الشريكة في عمليات الصندوق في المناطق الاستراتيجية المختارة حيث تقوم فيها باختبار النهج المبتكرة التي تنطوي على إمكانية زيادة تطوير البرامج. وسوف تنفذ مؤسسة TechnoServe مشروعا لدعم إنشاء وتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفرعي لزراعة وتجهيز الكاشيو. وسوف تقوم الرابطة التعاونية الأمريكية بالبداية في تنفيذ مشروع رائد لتنظيم سلسلة السلع في أربعة منتجات من خلال الشركات التي يمتلكها ويسيطر عليها المزارعون في نامبولا. وستقوم الرابطة الموزامبيقية للتنمية الريفية،

وهي منظمة غير حكومية متخصصة في التمويل الصغير، بإنشاء وتنفيذ الصندوق المتجدد الجديد لمساندة الأسواق الزراعية بالاشتراك مع مؤسسة GAPI، وهي مؤسسة ائتمانية. وستقوم منظمة Helvetas، وهي منظمة سويسرية غير حكومية متخصصة في دعم المجتمع المدني وجهود العون الذاتي للفقراء، بتطوير نهج يقوم على مشاركة المقاطعات في تعزيز التنمية الريفية. ويتولى الكثير من المنظمات غير الحكومية الأخرى تنفيذ مبادرات مهمة في مختلف القطاعات، وتعد هذه المنظمات جهات شريكة محتملة مهمة للصندوق أن يقيم معها تحالفات وأن يتقاسم معها المعرفة من أجل تحقيق أهدافه الإنمائية. وستقام روابط أيضاً مع المشغلين في القطاع الخاص في إطار ستة من البرامج القائمة والمقبلة، مثل مشروع الحكومة لمساندة الأسواق الزراعية، وبرنامج مساندة التمويل الريفي.

دال - فرص إقامة روابط مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى

37- في قطاع الزراعة، يمثل برنامج الاستثمار في القطاع الزراعي وجماعة عمل الجهات المانحة الإطار الرئيسي لتتبع دعم الجهات المانحة للقطاع الزراعي والمواعمة. وهذا المنهج التعاوني المتعدد الأطراف يحل محل الشراكات الثنائية التي كانت قد أقيمت في الماضي. وسوف يواصل الصندوق الاضطلاع بدور نشط في برنامج الاستثمار في القطاع الزراعي بالتعاون الوثيق مع الجهات المانحة الأخرى. ويساعد المكتب الميداني للصندوق على مواصلة هذه المشاركة المستمرة، وتطوير تقاسم المعرفة، والمساهمة الفعالة، بالاتصال مع مقر الصندوق، في حوار السياسات مع الحكومة. وسوف يسعى الصندوق من خلال عملية وضع البرامج إلى إقامة روابط استراتيجية مع الوكالات المانحة لتعزيز تغيير السياسات والمؤسسات في إطار برنامج الاستثمار في القطاع الزراعي. وتقوم حالياً الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، بالعمل في التمويل الريفي وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويشترك البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للتنمية رأس المال، والوكالة الكندية للتنمية الدولية في مبادرات التنمية في المجتمعات المحلية والمقاطعات. ويبين الذيل الخامس الأنشطة الجارية والمقررة للشركاء الآخرين في عملية التنمية وتأزرهم مع استراتيجية الصندوق.

هاء - مجالات حوار السياسات

38- سوف يستند حوار السياسات أثناء تنفيذ البرنامج إلى التجارب الفعلية والاحتياجات المستمدة من البرنامج وسيرمي إلى تعزيز التغييرات السياساتية والمؤسسية والتشريعية المناصرة للفقراء لمساندة الحد من الفقر الريفي. وقد شكلت بالفعل الحافظة الحالية لتيسير حوار السياسات، وسوف تركز على ما يلي: **التنمية الزراعية** التي سيشارك فيها الصندوق بفعالية في الحوار بشأن مسائل السياسات في إطار برنامج الاستثمار في القطاع الزراعي، مع التركيز على مواصلة دعم وضع استراتيجية للتنمية الريفية، ووضع نماذج عملية للشراكات بين القطاعين العام والخاص لتقديم الخدمات الاستشارية لأصحاب الحيازات الصغيرة، ووضع آليات تشاركية للتخطيط وتخصيص الموارد في المقاطعات؛ **وتنوع الروابط مع الأسواق** من خلال مساندة الصندوق للتغييرات السياساتية والمؤسسية المطلوبة لتوسيع نطاق منافذ التسويق القادرة على البقاء لصغار المنتجين. وسوف يركز حوار السياسات على المعوقات السياساتية والمؤسسية الرئيسية التي تعوق حالياً ثلاث جهات اقتصادية فاعلة من أداء دور أقوى في إضفاء الطابع التجاري على صغار المنتجين: (i) المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ (ii) منظمات المنتجين؛ (iii) شركات الزراعة التعاقدية. وفي مجال التمويل الريفي، سيساند الصندوق إنشاء سياسة وإطار قانوني وموات ومساند للفقراء، وبيئة مؤسسية ملائمة للتنمية وتوفير الخدمات المالية الريفية على نحو مستدام.

واو - مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة

39- **دعم البرامج.** يقوم الصندوق، باعتباره مؤسسة إقراضية، بدعم برامج القطرية وذلك في المقام الأول من خلال القروض التي تمثل الأداة الرئيسية المتاحة له. وستواصل الحافظة الحالية، التي تلائم الأهداف المحددة في وثيقة الفرص القطرية الاستراتيجية وتستجيب لها، أنشطتها وستزيد، عند الاقتضاء، من التركيز على تحقيق النواتج من خلال التخطيط السنوي المنتظم وعمليات الاستعراض في منتصف المدة. وجرى بالفعل تحديد برنامج الإقراض القادم وسيقدم الدعم للبرنامج الثاني للاستثمار في القطاع الزراعي، مع التركيز على زيادة الإنتاجية باعتبارها إحدى أولويات الدعم، حيث إن الصندوق لديه بالفعل برامج لمساندة التسويق والتمويل الريفي. وما زال أهم شركاء الصندوق الحكوميين هم وزارة التخطيط والمالية، ووزارة الزراعة والتنمية الريفية، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة مصائد الأسماك. واستناداً إلى وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الحالية، سيستمر الحوار مع الحكومة والشركاء لتحديد البرامج المقبلة ذات الصلة. ومن المهم إنشاء نظام فعال للرصد والتقييم للاستفادة من التجارب ليس فقط لتحسين التنفيذ والأثر، وإنما أيضاً لتوفير الأسس التي يستند إليها حوار السياسات وإدارة المعرفة في المجالات ذات الصلة.

40- **وضع المشروعات الرائدة.** سيجري إطلاق مشروعات لاستطلاع المجالات التي في حاجة إلى مزيد من الفهم والتعلم اعتماداً في كثير من الأحيان على برامج المنح والشركاء من المنظمات غير الحكومية. وفي عام 2003، تم الشروع في عدد من المبادرات لمساندة حافظة القروض. وسوف يكون للدروس المستفادة من هذه التجارب، والتي أوشكت كلها على البدء، أهمية بالغة في تطوير برامج الصندوق المقبلة في موزامبيق. وبناء على استنتاجات البرامج ومتطلباتها، سيواصل الصندوق تمويل المشروعات الرائدة الرامية إلى زيادة المعرفة ومساندة البرنامج القطري في تحقيق أهدافه.

41- **إدارة المعرفة وبناء الشراكات.** يشكل برنامج الاستثمار في القطاع الزراعي وجماعة عمل الجهات المانحة إطاراً فعالاً لتنسيق مساندة الجهات المانحة لقطاع الزراعة وتبادل المعرفة. وسوف يواصل الصندوق تقديم دعمه الفعال لبرنامج الاستثمار في القطاع الزراعي بالتعاون الوثيق مع الجهات المانحة الأخرى. ويساعد موظف الاتصال التابع للصندوق على مواصلة هذه المشاركة المستمرة، وتطوير تقاسم المعرفة، والمساهمة الفعالة، بالاتصال مع مقر الصندوق، في حوار السياسات مع الحكومة. وسوف يسعى الصندوق من خلال عملية وضع البرامج والمشروعات إلى إقامة روابط استراتيجية مع الوكالات المانحة. ويوجد بالفعل العديد من المنظمات غير الحكومية الشريكة في عمليات الصندوق في المناطق الاستراتيجية المختارة حيث تقوم فيها هذه المنظمات باختبار النهج المبتكرة التي تنطوي على إمكانية زيادة تطوير البرامج، وسيجري توسيع هذه الاتصالات. كما تتزايد إمكانية إرساء الشراكات مع القطاع الخاص.

زاي - إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري

سيناريوهات الإقراض

42- **سيناريو الأداء المنخفض.** في سيناريو الأداء المنخفض، يتعثر النمو الاقتصادي وتواجه الحكومة مشاكل في تنفيذ سياسات الحد من الفقر، مما يفضي إلى إيجاد بيئة أقل ملاءمة لتطوير البرامج. وتؤثر قلة التزامات الحكومة على أداء الحافظة ومعدل الصرف. وفي إطار هذا السيناريو، سيقال الصندوق من التزاماته وسيركز على مزيد من المناصرة والمزيد من حوار السياسات والمزيد من الشراكات مع عناصر التغيير الفاعلة المحتملة، بالتنسيق الوثيق مع الحكومة والجهات المانحة. وسوف يسير تطوير البرامج بوتيرة أبطأ وسيتم تحديد الحد الأدنى من الشروط اللازمة للبدء في صياغة مشروعات جديدة.

43- سيناريو الأداء المرتفع. في سيناريو الأداء المرتفع، يتوقع أن تظل نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 7% تقريبا، وهو متوسط معدل النمو منذ عام 197. وتمضي الحكومة في تحقيق مستوى مرض في تنفيذ خطة العمل الوطنية للحد من الفقر المطلق، بما في ذلك زيادة الإنفاق لصالح الفقراء كنسبة مئوية من الموارد. ويتم تدريجيا وضع إطار تمكيني لإجراء تدخلات مناصرة للفقراء في المناطق الريفية، بما في ذلك إعادة هيكلة وزارة الزراعة والتنمية الريفية، بما يتيح لمكاتب المقاطعات تقديم خدمات متجاوبة، جنبا إلى جنب مع نظام رصد وتقييم يتسم بالكفاءة لتعقب تنفيذ برنامج الاستثمار في القطاع الزراعي وأثره على فقراء الريف. وتطبق آليات استشارية في وزارة الزراعة والتنمية الريفية ووزارة الصناعة والتجارة لكفالة مراعاة آراء فقراء الريف في عمليات وضع السياسات. وفي إطار هذا السيناريو، يسير العمل في تنفيذ البرنامج بسلاسة ويمكن الالتزام بقروض كبيرة. وتظهر المشاريع الرائدة الممولة بالمنح جدوى النهج المبتكرة فيما يتعلق بمنظمات المزارعين. ويتم الانطلاق في تطوير البرنامج من أجل تعزيز الشراكات بين القطاعين الخاص والعام لتقديم خدمات الدعم الزراعي بغرض مساندة تطوير منظمات المزارعين تحقيقا لأهداف وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

MOZAMBIQUE

Land area (km² thousand) 2001 1/	784	GNI per capita (USD) 2001 1/	210
Total population (million) 2001 1/	18.07	GDP per capita growth (annual %) 2000 1/	11.5
Population density (people per km²) 2001 1/	23	Inflation, consumer prices (annual %) 2001 1/	9.1
Local currency	Metical (MZM)	Exchange rate: USD 1.00 =	MZM 23 200.00
Social Indicators		Economic Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1995-2001 1/	2.2	GDP (USD million) 2001 1/	3 607
Crude birth rate (per thousand people) 2001 1/	40	Average annual rate of growth of GDP 1/ 1981-1991	1.2
Crude death rate (per thousand people) 2000 1/	21	1991-2001	7.3
Infant mortality rate (per thousand live births) 2001 1/	125	Sectoral distribution of GDP 2001 1/	
Life expectancy at birth (years) 2001 1/1	42	% agriculture	22
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a	% industry	26
Poor as % of total rural population 1/	71.9	% manufacturing	12
Total labour force (million) 2001 1/	9.38	% services	52
Female labour force as % of total 2001 1/	48	Consumption 2001 1/	
Education		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	10
School enrolment, primary (% gross) 2001 1/	92 a/	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	70
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 1/	55	Gross domestic savings (as % of GDP)	20
Nutrition		Balance of Payments (USD million)	
Daily calorie supply per capita, 1997 2/	2 183	Merchandise exports 2001 1/	703
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2001 1/	n/a	Merchandise imports 2001 1/	1 063
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2001 1/	n/a	Balance of merchandise trade	-360
Health		Current account balances (USD million)	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	4 a/	before official transfers 2001 1/	-2 261
Physicians (per thousand people) 1999 1/	n/a	after official transfers 2001 1/	-1 604
Population using improved water sources (%) 2000 3/	57	Foreign direct investment, net 2001 1/	139 a/
Population with access to essential drugs (%) 1999 3/	50-79	Government Finance	
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 3/	43	Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 1/	n/a
Agriculture and Food		Total expenditure (% of GDP) 2001 1/	n/a
Food imports (% of merchandise imports) 2001 1/	14	Total external debt (USD million) 2001 1/	4 466
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 1/	37	Present value of debt (as % of GNI) 2000 1/	28
Food production index (1989-91=100) 2001 1/	124	Total debt service (% of exports of goods and services) 2000 1/	3
Cereal yield (kg per ha) 2001 1/	821	Lending interest rate (%) 2001 1/	23
Land Use		Deposit interest rate (%) 2001 1/	15
Arable land as % of land area 2000 1/	5		
Forest area as % of total land area 2000 1/	39		
Irrigated land as % of cropland 2000 1/	3		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2003

2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000

3/ UNDP, *Human Development Report*, 2003

LOGICAL FRAMEWORK

Strategic Goal	Objective	Outputs	Instruments	Main Indicators
<p>To empower the rural poor so that they can reduce their poverty.</p>	<p>To develop coherent and supportive national policies and a conducive institutional framework for smallholder development.</p>	<p>A. Increased income for the rural poor through:</p> <ul style="list-style-type: none"> • agricultural production • technology/knowledge • marketing and the private sector • access to finance <p>B. Empowerment of the rural poor through:</p> <ul style="list-style-type: none"> • grass-roots organization • partnerships • participation • decentralization <p>C. Cross-cutting issues:</p> <p>Mainstreaming of gender in programmes through:</p> <ul style="list-style-type: none"> • gender balance • equity in access • participation <p>Mainstreaming of HIV/AIDS issues in rural development programmes through:</p> <ul style="list-style-type: none"> • prevention • information 	<p>Policy dialogue</p> <p>Conducive and supportive policy and legislative frameworks and appropriate institutional environment for sustainable pro-poor development.</p> <p>Partnership development and knowledge management</p> <p>Linkages with strategic partners in the Government, donors, civil society and private sector for joint programme implementation and exchange of experiences.</p> <p>Programme support</p> <p>Within the framework of sector-wide programmes – uniting government and donor efforts – the current and future lending programme will support smallholder development with an eye to higher incomes and empowerment.</p> <p>Pilot project development</p> <p>Grant-based learning projects in areas where more experience or understanding is required.</p> <p>Monitoring and evaluation</p> <p>Strong monitoring and evaluation applied across all areas – including across other instruments – to facilitate better impact, learning/knowledge and reporting.</p>	<p>Increased income of smallholders</p> <p>Functional strategies for rural development, marketing and rural finance</p> <p>Financial services operational in rural areas</p> <p>Smallholders accessing markets</p> <p>Participation and representation of the rural poor in policy and political processes</p>

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Remarks
Ministry of Agriculture and Rural Development	<ul style="list-style-type: none"> • Joint donor programme support, based on improved coordination and openness. • Improved planning process at central and provincial level through PROAGRI. • Good network of provincial and district offices. 	<ul style="list-style-type: none"> • Lack of an overall strategy integrating the various subsectors. • Weak deconcentration to district departments, which have few linkages with farmers. • Poor management of human resources. • Weak extension and research. • Lack of a monitoring and evaluation system. 	<ul style="list-style-type: none"> • PROAGRI II will continue to receive broad donor support to convert the ministry into a demand-driven and results-oriented institution. • Rural development strategy under preparation to define a multisectoral strategic framework for reorienting public investment in rural areas. • Emerging agribusiness companies, SMEs and farmers' organizations constitute possible alternatives to deliver advisory services and research. • Expected social cost could delay ministry's restructuring. 	<ul style="list-style-type: none"> • Clarification of ministry's role with regard to overall rural development; restructuring of ministry and installation of a monitoring and evaluation system in the agricultural sector are key requisites for PROAGRI II.
Local governments	<ul style="list-style-type: none"> • Local Administration Act (2003) establishes districts as budget units and makes them responsible for local development and coordination. 	<ul style="list-style-type: none"> • Decentralization is limited to urban municipalities. 128 rural districts are run by appointed administrators and are under the authority of provincial governments. • Lack of financial resources and capacity at both the provincial and district level. • Lack of participatory processes compounded by poor organization of rural communities. 	<ul style="list-style-type: none"> • Public reform strategy identifies decentralization as a priority. • National strategy for decentralized planning and finance under preparation. • Increased need for coordination at the local level. 	<ul style="list-style-type: none"> • Donor support for local governments and local coordination of development actions is key to ensure further progress with decentralization as well as the success of PROAGRI II.
Private sector	<ul style="list-style-type: none"> • Emerging agribusiness sector providing market linkages and agricultural support services. • Emerging SME sector offering new market outlets and jobs in rural areas. 	<ul style="list-style-type: none"> • Low efficiency, lack of transparency and poor contract enforcement in the agribusiness sector, with unbalanced distribution of profits to the detriment of smallholders. • SME development limited by lack of an appropriate legislative framework, lack of financing, excessive bureaucracy, and limited entrepreneurial and management skills. 	<ul style="list-style-type: none"> • Growing private-sector business opportunities in agricultural marketing and processing based on increasing international market linkages. • High dependence of small-scale producers in current organization of contract farming. 	

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Remarks
Financial institutions	<ul style="list-style-type: none"> • Availability of funds/liquidity 	<ul style="list-style-type: none"> • Limited outreach in rural areas and general aversion to agricultural loans. • High transaction costs and interest rates that exclude a large part of the rural population. • Minimum deposit for opening savings account is too high. • Limited number of microfinance institutions in rural areas. • Lack of a conducive policy and legislative environment for the development of rural financial services. 	<ul style="list-style-type: none"> • Agribusiness companies offer new opportunities to develop credit access. 	
Farmers' organizations	<ul style="list-style-type: none"> • Growing importance of the National Union of Farmers. 	<ul style="list-style-type: none"> • Union continues to have limited outreach. • Lack of appropriate legal status and excessive bureaucracy for registration of farmers' organizations. • Lack of technical and management skills. • Limited participation of women. 	<ul style="list-style-type: none"> • Union is called by the Government and donors to participate in policy-making. • Innovative experiments with farmers' organizations delivering agricultural support services. • Illiteracy. 	
NGOs	<ul style="list-style-type: none"> • Strong financial support from international donors. • Key role in rural areas, particularly with regard to extension, empowerment of the rural poor, marketing and microfinance. 	<ul style="list-style-type: none"> • High operational costs. 	<ul style="list-style-type: none"> • NGOs regarded as major development partners and participate in policy-making. 	<ul style="list-style-type: none"> • NGOs play a crucial role in testing innovative approaches that can later be developed under loan-funded projects.

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

Typology	Poverty Level and Causes	Coping Actions	Priority Needs	Programme Response
<p>Very Poor</p> <p>Small-scale, predominantly subsistence producers and crews on artisanal fishing boats</p> <p>Female-headed households</p>	<p>Poverty level</p> <ul style="list-style-type: none"> Cover less than 50% of food requirements Have only 4-6 weeks of food reserves Own few small animals and sell their labour <p>Causes of poverty</p> <ul style="list-style-type: none"> Lack of assets and access to factors of production Lack of significant surplus to sell Illiteracy Poor nutrition/health, HIV/AIDS Women-headed households cultivate smaller surfaces, have fewer assets, less access to productive resources and lower productivity 	<ul style="list-style-type: none"> Risk minimization through diversification of productive activities Trading of labour for food, other goods or cash Reduction of meals and consumption of wild fruits and plants 	<ul style="list-style-type: none"> Food security Risk reduction Savings generation Beginning of asset creation 	<ul style="list-style-type: none"> Demand-driven support services Promotion of marketable production Solidarity group and savings and loan association development Literacy training Gender strategies and gender awareness Mitigation of socio-economic impact of HIV/AIDS and HIV/AIDS sensitization and awareness
<p>Mid-Level Poor</p> <p>Small-scale cash crop producers, artisanal fishers, small-scale traders and entrepreneurs</p>	<p>Poverty level</p> <ul style="list-style-type: none"> Combine crop and non-crop income, including petty trade and sale of labour Few assets <p>Causes of poverty</p> <ul style="list-style-type: none"> Limited marketable surplus Limited access to labour and other factors of production Lack of organization and 	<ul style="list-style-type: none"> Risk minimization through diversification of productive activities, including petty trading and handicrafts Contract farming and labour on other people's farms Labour migration / itinerant trade Women's savings and loans associations 	<ul style="list-style-type: none"> Access to improved and appropriate production methodologies Increased assets Access to savings facilities and credit on viable terms Access to organized markets and market information Organizational skills Increased participation in 	<ul style="list-style-type: none"> Demand-driven support services Promotion of marketable production Development of market linkages Support for farmers' organizations Promotion of rural financial services Gender strategies and gender awareness

Typology	Poverty Level and Causes	Coping Actions	Priority Needs	Programme Response
	negotiating power <ul style="list-style-type: none"> Periodic poor health, HIV/AIDS 		decision-making and negotiating of economic transactions	<ul style="list-style-type: none"> Mitigation of socio-economic impact of HIV/AIDS and HIV/AIDS sensitization and awareness
Less Poor Medium-scale producers, traders, processors and artisanal fishing gear/boat owners and captains	<i>Poverty level</i> <ul style="list-style-type: none"> Cover up to 80% of food requirements Have most basic family assets and different types of animals, including cattle Combine several income-generating activities, including the sale of agricultural production or animals, cash crops, formal employment and trade <i>Causes of poverty</i> <ul style="list-style-type: none"> Limited access to markets, limited negotiating power Lack of access to technology, poor communications and weak organization Minimal access to savings and credit facilities Impact of HIV/AIDS, asset depletion 	<ul style="list-style-type: none"> Marketing of own products Resorting to formal employment, including emigration Joining associations or other groups to improve crop marketing and increase bargaining power 	<ul style="list-style-type: none"> Linkages and access to institutions, markets and financial institutions Organizational development Increased participation in decision-making and negotiating of economic transactions 	<ul style="list-style-type: none"> Demand-driven support services Promotion of marketable production Development of market linkages Credit and development of flexible financial products Promotion of partnerships with private sector to access services, credit and marketing Support for delivery of financial services (incl. insurance) and enhanced institutional and policy framework Gender strategies and gender awareness Mitigation of socio-economic impact of HIV/AIDS and HIV/AIDS sensitization and awareness

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Donor	Strategic Areas	Most recent Country Assistance Strategy	Status of Implementation	Potential for Synergy with IFAD
World Bank	Private and financial sector, infrastructure, agriculture and rural development, environment, education, HIV/AIDS, public sector, judiciary and legal reform	2003-2008	Under way	Strong
European Community	Agriculture and rural development, infrastructure, budget support, transport and health	2002	Mid-term review to be carried out during 2004	Strong
African Development Bank	Private and financial sector, infrastructure, health, education and social protection	2002		Strong
Austria	Agriculture and rural development, social protection and public sector	2002		Moderate
Australia	Agriculture and rural development, health and education	2003		Moderate
Canada	Agriculture and rural development, environment, education and HIV/AIDS	2003		Strong
Belgium	Agriculture and rural development, public sector and infrastructure	2000-2004	Bilateral country program to be revised in 2004 and the Belgian Survival Fund for the Third World by 2010	Strong
Denmark	Agriculture and rural development, infrastructure, education, judiciary and legal reform, peace and safety	2000	Under way, with review taking place during 2004	Strong
Finland	Health, forestry, budget support and education	2002	Under way	Moderate
Germany	Agriculture and rural development, education and HIV/AIDS			Strong
Japan	Agriculture and rural development, infrastructure, education and health	2003		Moderate
Ireland	Agriculture and rural development, education, health, infrastructure, HIV/AIDS, rural finance budget support, education, gender and good governance	2002- 2006	Under way	Strong
Italy	Private and financial sector, infrastructure, agriculture and rural development			Strong
Netherlands	Public sector, water, education and health	2000		Moderate
Norway	Health, fisheries, energy, budget support, public sector, private sector and cross-cutting issues (environment, HIV/AIDS)	2001-2004	Under way, to be revised during 2004	Moderate
Portugal	Education, budget support, public-sector institutional capacity-building, health, agriculture and rural development, community development culture, good governance, judiciary and legal reform and infrastructure	2004- 2006	Under way, recently revised in 2004	Strong

Donor	Strategic Areas	Most recent Country Assistance Strategy	Status of Implementation	Potential for Synergy with IFAD
Spain	Agriculture and rural development, health, education, judiciary and legal reform, peace and safety	2001		Moderate
Sweden	Infrastructure, agriculture and rural development, health, education, public sector, good governance, civil society, HIV/AIDS, peace and safety	2002- 2006	Under way	Strong
Switzerland	Agriculture and rural development, health and public sector	2002 -2008	Under way	Moderate
United States	Private and financial sector, good governance and democracy, infrastructure, agriculture and rural development, environment, HIV/AIDS and health	2003 -2010	Under way	Strong

RURAL POVERTY AND AGRICULTURAL SECTOR ISSUES

Priority Area	Major Issues	Actions Needed
Agricultural production	<ul style="list-style-type: none"> • Small holding size, with small proportion of available land cultivated due to difficulty in accessing markets. • Extension services are inefficient, outreach is limited and adapted technological packages are lacking, resulting in low productivity and quality. • Very limited use of improved inputs in agricultural production. • High vulnerability to disasters. • Recurrent spread of animal diseases. 	<ul style="list-style-type: none"> • Link increased productivity and quality improvements to market opportunities by promoting cultivation of high-value commodities, based on identification of local comparative advantages and market demand. • Improve public extension and research services by making them more demand-driven and results-oriented. • Promote partnerships among public services, farmers' organizations and agribusiness companies for new technology development, delivery of advisory services to smallholders, input supply and marketing. • Develop smallholders' income and assets by fostering better performance in agriculture and promoting rural SMEs.
Fisheries production	<ul style="list-style-type: none"> • Low catches in artisanal fisheries because of poor equipment and limited skills. • Limited access to markets and lack of refrigeration and marketing facilities. 	<ul style="list-style-type: none"> • Develop access to credit and financial services. • Develop technical advisory services. • Build economic infrastructure. • Promote catch of fresh, high-value fish and shellfish and develop market linkages.
Economic infrastructure	<ul style="list-style-type: none"> • Very poor road network, especially north-south linkages and feeder roads. • Lack of storage facilities for agricultural products. • Lack of market infrastructure. 	<ul style="list-style-type: none"> • Build infrastructure to support community demand and market opportunities.
Marketing of agricultural and fisheries products	<ul style="list-style-type: none"> • Lack of market access for small-scale producers. • Policy and legislative environment not conducive to development of a dynamic market. • Lack of roads and marketing facilities. 	<ul style="list-style-type: none"> • Develop a policy, institutional and legislative environment that is conducive to development of market linkages in the agricultural and artisanal fisheries sectors. • Increase market linkages for smallholders and artisanal fishers by empowering producers' organizations, facilitating access to markets and credit, and promoting small-scale processing activities. • Support the development of marketing and processing SMEs and improve contract farming with major outgrowing companies to provide new market outlets. • Improve road network, storage and market infrastructure.

Priority Area	Major Issues	Actions Needed
Farmers' organizations	<ul style="list-style-type: none"> • Lack of appropriate legal status and excessive bureaucracy for registration of small-scale producers' organizations. • Lack of technical and management skills; illiteracy. • Limited participation of women. • Unbalanced distribution of profits in contract farming with outgrower companies. 	<ul style="list-style-type: none"> • Modify the legislative status of producers' associations and simplify the registration process. • Support the professionalization of small-scale producers' organizations so that they can provide cost-effective, responsive and gender-balanced services to their members (input supply, technical advisory services, product collection, storage, marketing, quality control, etc.), interact with markets and commodity-chain actors, and enter into profitable partnerships with public and private entities. • Support second-level organizations, including the National Union of Farmers and its provincial/district unions. • Promote literacy programmes, especially for women.
Rural finance	<ul style="list-style-type: none"> • Difficult operational environment: large distances, poor road network and low monetization. • Near total absence of financial services in rural areas, due to high risk and transaction costs. • Lack of harmonized government policy for rural financial services. 	<ul style="list-style-type: none"> • Create an institutional and policy environment that is conducive to sustainable development of rural financial services. • Pilot innovative approaches in rural finance: group savings mobilization and credit, development of new financial products, formation or strengthening of rural finance institutions. • Promote financing for rural SMEs by helping to develop policy measures and attractive financial packages that combine affordable financing and other types of incentives. • Develop credit supply through outgrower companies or agribusiness SMEs to finance agricultural inputs.
Gender	<ul style="list-style-type: none"> • Limited access to and control over productive resources. • Higher vulnerability to food insecurity. • Limited membership in farmers' organization and low participation in decision-making. • Low female literacy levels, especially in rural areas. • Lack of a gender strategy in the agricultural sector and of gender-balanced agriculture policies and programmes. 	<ul style="list-style-type: none"> • Design detailed gender strategies and action plans to ensure that projects provide gender-balanced approaches in these areas. • Ensure that women producers have access to technological advances and technical assistance and are not adversely affected by the introduction of new crops and practices. • Support the empowerment of rural women by promoting their active participation in local planning and implementation of development activities and in local institutions, including farmers' organizations and district consultative councils. • Promote literacy programmes. • Develop gender awareness and gender policies in sectors of IFAD involvement.
HIV/AIDS	<ul style="list-style-type: none"> • Increasing prevalence expected to reach 16% by 2010. • Loss of adults leads to decrease in cultivated surfaces, selling off of assets and higher vulnerability. 	<ul style="list-style-type: none"> • Mainstream HIV/AIDS in IFAD-financed projects and provide required technical assistance. • Promote HIV/AIDS prevention and awareness. • Mitigate the economic impact of HIV/AIDS through the promotion of adapted income-generation activities.

